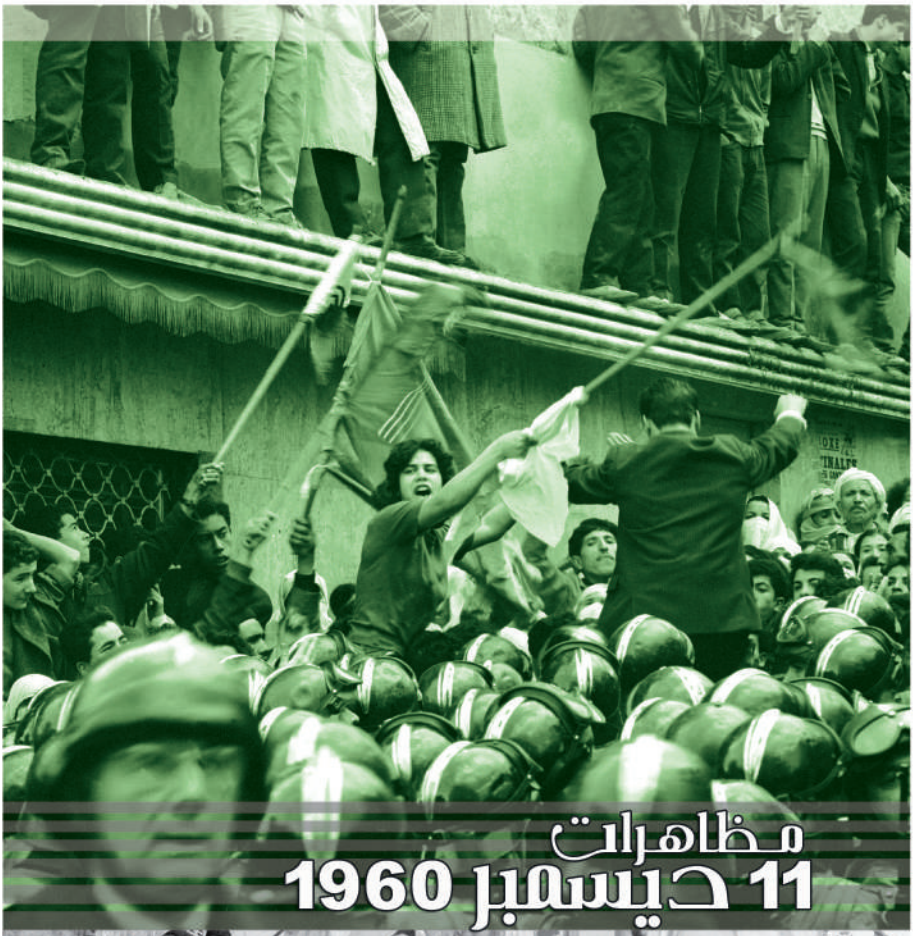

مظاهرات 11 ديسمبر 1960

حرب الجزائر

NAQD

السلسلة الصغيرة «نقد»

الفهرس

مقدمة 7

دحو جربال:
آثار مظاهرات ديسمبر 1960 على الثورة في معاقلها 11

محمد حربي:
مؤشرّات ديسمبر 1960 وما حمله من دلالات 49

موريس فايس:
ديسمبر 1960 في الجزائر من منظور الحكومة الفرنسيّة 51

هارتموت إلسنهانس:
مسار فرنسا نحو الاعتراف بالثورة الجزائرية ومظاهرات
11 ديسمبر 1960. 55

دليل كرونولوجي 91
المساهمات 96

السلسلة الصغيرة «نـقـد»

تقديم : دحو جربال

ترجمة : منتهى قبسي

منذ سنوات، وميدانا النشر والوسائط الإعلاميّة يزخران بإنتاجات معتمدة على أحداث مهمة من تاريخنا المعاصر، ومتخذة إيّاها كذريعة. المناقشات التي أثيرت حول هذه الأعمال تتحوّل في أغلب الأحيان إلى جدالات بين أطراف معنية (عاملين أو شهود، شخصيات سياسيّة، كتاب، مخرجين، نجوم من الدرجة الأولى أو أقلّ). تتصف بصفة رئيسيّة بكونها تميزت بالاستعمال المفرط لمصادر مختلفة غير مُتَحَقَّقٍ منها وغير قابلة للتّحقيق فيها واستعمالها لأهداف سياسويّة وتجاريّة.

في حقل آخر، حقل المدرسة والجامعة، البحث وإنتاج المعارف الذي يجب أن يكون هو الهدف الذي ترمي إليه المؤسسة التربويّة فَسَحَ المجال للغة مُنَمَّطَة، قوالب، بديهيّات، أو تفاهات مُكْتَسَبَة من نوع من سوق لأفكار موازية.

في أغلب الأحيان، عبر تعبير خاص بها، تبدو الصحافة اليوميّة، وكأنها مصدر أساسيّ ولعله حصريّ لما تلتهمه الأجيال الجديدة. تعاني المكتبات تحت ثقل الطلب (بالنظر للنمو المفرط للمتمدرسين والجامعيّين ومحدوديّة المقرّات والميزانيّات وطرق الاقتناء) ثم إنّ أرصدتهم في طريقها للتدهور والتشتّت. في كثير من الحالات، لكي لا نقول في أغلبها، ليس للطلبة سوى عدد من المراجع البيبليوغرافيّة. لم يقرأوا إلاّ اليسير منها ولعلهم لم يستكملوا قراءتها. هم لا يعرفون رصيد الأرشيفات وليس لهم إمكانية الاطلاع على المخزون الذي حُفِظَتْ فيه أصول دوريّات الفترة الاستعماريّة وحتى العشريات الأولى من الاستقلال.

حتى هذا الحين، وضعت مجلّة نقد كهدف لها أن يظل هناك أُفُقُ فِكْرٍ نَقْدِيٍّ وعقلانيّ لتواجه في هذه الأثناء الخطابات السائدة وانحرافاتها الدوغمائيّة. لقد قامت بهذا الدور إلى حدّ ما في مشهد لميدان النشر متميّز بالندرة والعوز وغياب التحكّم الاحترافي. استطاعت أن تستجيب لطلب اجتماعيّ يدل على ذلك عدد القرّاء والمشتركين في أرض الوطن ونوعيّتهم. ظل سعرُها في متناول العدد الأكبر، مع أنه لا يكاد الآن يغطّي نفقات إخراجها.

من أجل الوصول إلى جمهور الطلبة، أساتذة المعاهد والثانويات وعدد أكبر من القراء الذين قدرتُهم الشرائية محدودة، ارتأت

مجلة نقد للدراسات وللنقد الاجتماعي أن تبادر بإخراج مجموعة جديدة "خارج السلسلة" موجهة لجمهور أوسع. ستتمثّل في منشورٍ من القطاع الصغير، كتاب الجيب، يتراوح عدد صفحاته ما بين 120ص و150ص(بسعر متوسط ما بين 120 و150 دج)، يعالج مسألة تاريخيّة أو اجتماعيّة بمقاربة نقديّة تناسب توجّهها منذ 20 عاما في نشريتها الرئيسيّة. تسعى لأن توفّر للأجيال الجديدة من القراء، باللغتين العربيّة والفرنسيّة، عناصر تتيح معرفة واقعة ما، حادث ما، أو شخصية كان لها دور في التاريخ والمجتمع مع مراعاة البعد النقدي الذي ميّزها على الدوام. ستأخذ مظهر كتاب صغير للجيب مع مدخل أو تقديم عامّ، وثائق من الأرشيف مُعَلَّقٌ عليها ومحَشَّاة، كرونولوجيا موجزة وكذلك مراجع بيبليوغرافيّة. سيكون سعرها في متناول عدد كبير من القراء مكون من الطلبة، من أساتذة الثانويّات أو المعاهد وكذلك بالنسبة للمواطنين العاديّين.

نقدّم أول كتاب لإحياء الذكرى الخمسين لمظاهرات ديسمبر 1960.

الجزائر في 11 جويلية 2010.

آثار مظاهرات ديسمبر 1960 على الثورة في معاقلها

دحــو جربـال
أستاذ محاضر –جامعة الجزائر- بوزريعة
ترجمـــــة: عبد الحميد بورايو
أستاذ التعليم العالي بجامعة الجزائر

مقدّمة

قبل كلّ تقديم لآثار مظاهرات ديسمبر 1960 على علاقات القوى في معاقل الثورة وفي ما وصلت إليه حرب التحرير، هناك ضرورة لوضع الحدث في سياق معيّن وبيان وضعية هذه المعاقل بصفة موجزة بتقديم قياداتها وكذلك بالنسبة للقيادة السياسيّة والعسكريّة الفرنسيّة؛ لأنّ الحديث عن معاقل الثورة لا يعني فقط المجموعات المسلّحة أو وحدات قتال متفرّقة، ورجال مسلّحين سوف يندفعون للهجوم على جيش أجنبيّ مدعوم بعتاد ضخم.

لم تكن حرب التحرير الجزائريّة بالمعنى المتعارف عليه، والتمسك بهذا المعنى يجعلنا خاضعين لوجهة نظر اختزالية. فعزل الحرب في بعدها العسكريّ عن بقيّة أبعاد المقاومة التحريريّة، يعني التغاضي في الحقيقة عن المنحى الاستراتيجي الشامل والرهانات بالنسبة للدولة الفرنسية وكذلك الدولة الجزائرية في مرحلة التشكيل.

الفكرة التي هيمنت في ذهن أولئك الذين أعلنوا المقاومة المسلحة كونهم يخوضون حربا ثوريّة؛ فالمصطلح المستعمل باللغة العربيّة من قبل المقاومين يحيل على الثورة أكثر ممّا يحيل على الحرب. لكي نقتنع أكثر، يمكن أن نذكّر بأنّه في الأشهر الأولى من اندلاع المقاومة المسلّحة، انتمى مجموع أعضاء قيادة جبهة التحرير الوطني FLN وجيش التحرير الوطني ALN للجناح الراديكالي الاستقلالي للحركة الوطنيّة، أي لحزب الشعب الجزائري(PPA)[1]. حتّى أنهم شكلوا في غالبيّتهم[2]، أعضاء في المنظّمة الخاصّة (O.S)[3] وبالتالي قد عاشوا، من قبل نوفمبر 1954، الظروف الصعبة لعمل سياسي تمرّدي. إنّه في الحياة السرّيّة، مُطَارَدِينَ من قِبَلِ كل أجهزة الشرطة على إثر اكتشاف منظّمتهم، سيتعلّم هؤلاء المناضلون المسلّحين في جبال الأوراس وجرجرة معايشة الشعب والذوبان فيه. هم الذين سيضعون في الخمسينيّات قواعد الأساس التنظيمي المدني والعسكري للدولة الجزائريّة المستقلّة. وتطرح مظاهرات ديسمبر 1960 أيضا مسألة الذات الفاعلة في تاريخ حرب التحرير.

إنها المسألة التي تظهر في صلب الحدث التاريخي والتي تتيح معرفة كيفيّة انبثاق فاعل جديد هو «الشعب»، في مدن البلاد، وكيف أنّ هذا الفاعل، مثلما هو الحال بالنسبة للفاعل في الأرياف، طرح نفسه في الذاكرة الجمعيّة كفاعل قائم بذاته، مثل المناضِل، المسبِّل، الجنديّ أو المجاهِد. رحيل القيادة السياسيّة نحو الخارج، تكوين أجهزة سياسيّة وعسكريّة على الحدود، شبيه بتنظيم دولة (حكومة مؤقّتة، قيادة أركان عامّة، مكتب سياسيّ لجبهة التحرير)، سوف تنازع هذا الفاعل الجديد على دوره في تحرير الجزائر وتفرض نفسها عليه بسلسلة من الإرغامات أوصلتها إلى سلطة لا ينازعها عليها أحد.

تطوّرات المقاومة المسلّحة وتنظيم الشعب. توسّع "تنظيم الشعب" في الأرياف

سيكون من الخطأ من وجهة نظر تاريخيّة اعتبار أنه بعد نوفمبر 1954، تمّ بنينة (؟) الأرياف من قِبَل جبهة التحرير الوطني FLN وجيش التحرير الوطني ALN بدون مشاكل، وبأنّ السكّان قد انضمّوا بعفويّة للمشروع الثوريّ الذي اضْطَلَعَ بِضْعُ عشرات من المناضلين الذين ثاروا ضدّ فرنسا بل أيضا ضدّ حزبهم السياسيّ[4]. سرعان ما فهم قادة معاقل الثورة أن استمرار وجودهم في وسط، برغم ما يُقال عنه، لم يكن مأمون الجانب[5]، فقد ظلّ مرهونا، مادامت علاقات القوى مازالت في صالح جيش الاحتلال.

على إثر الاختبارات الأولى والنجاحات الأولى المتحقّقة في تسيير حياتهم اليوميّة (أي بقاء المجموعات المسلّحة الأولى على قيد الحياة)، كان لابدّ من مواجهة الوضعيّات الجديدة.

إذا كانت مراقبة المناطق الجبليّة قد اعتمدت على الانخراط الطوعي أو الإجباريّ للسكّان، فإنها قد اعتمدت أيضا على التحكّم في الزمن. أثناء الشهور الأولى، كان هناك توازن؛ نوع من الاتفاق الضمنيّ، الذي حسبه تتحكّم قوات الاحتلال في الوضعية في النهار، ويتحكّم فيها جيش التحرير ليلا. بفعل التهديد المتجه أكثر فأكثر نحو تحديد الهدف والذي قامت به القوى المناهضة للسلطة التي أعدّها جيش التحرير، كان على الجيش الفرنسي أن يستقدم قوات للدعم وأن يستعيد تدريجيّا تحكّمه أحيانا حتى في الليل[6].

وقد حدث أن وحدات من الجيش الفرنسي هاجمت بصفة مفاجئة عناصر جيش التحرير الوطني في عزّ الليل، وقامت بأسرها، وهو ما لم يحدث أبدا قبل ذلك. مهما كان فإنّ ذلك يُعدّ مؤشّرا يدفع إلى التفكير، بأن الشعب، حتى وإن لم يَخُنْ، أتاح الفرصة لفعل ذلك ولم يخبر الجنود بالهجوم المحتمل لأفراد الجيش الفرنسي. لقد بلغ خطر خنق معاقل الثورة هذا الحدّ، في شمال قسنطينة، وَرَدَ على ذهن زيغوت يوسف ما لم يكن في الحسبان: إطلاق تَمَرُّدٍ مُعَمَّمٍ في ناحية قسنطينة كلّها واحتلال المراكز الْعُمْرَانِيَّة. من خلال هذا الحدث، استطاع أخيرا مسؤول جبهة التحرير/ جيش التحرير في الشمال القسنطيني، بِوَمْضَةٍ

عبقريّة، أن يتيح بروز ما يمكن أن يُسمّى «جيش الشعب» مُقحِمًا السكان جميعا في التمرّد.

منذ ذلك الحين أمكن القول بأنّ حرب الجزائر أصبحت حرب الشعب، حيث برز للعيان منحاها الثوري. حَدَثَ نوعٌ من الذوبان على مرّ الأيّام بين الشعب وما سوف يصبح جَيْشَهُ. من الواضح، في هذه اللحظة من تطوّر معاقل الثورة، بأنه إن بدا بأنّ جيش التحرير لم يكن قادرا على الدفاع عن نواة التنظيم الذي وجد صعوبة كبيرة في إنشائه، كان سيفقد السيطرة على الشعب، ومعه الْمُسَبِّلِين[7]، لأن الإثنين يسيران معا.

من جهة أخرى، لم يكن السياق السياسي العام مدعاة للتفاؤل لأن اتّصالات أقامها المبعوثون الفرنسيون لحكومة بيار ماندیس فرانس Pierre Mendès- France مع بعض الشخصيات الوطنيّة من أجل «محاربة العنف» والاتجاه نحو الحلّ على الطريقة التونسيّة.

صادفت الأشهر الأولى من سنة 1955 مَسْعًى سياسيّا للحاكم العامّ سوستيل Soustelle والذي أسهم فيه كلّ من فنسان مونتاي Vincent Monteil[8] وجرمان تيلّون Germaine Tillon[9]. كُلّف هؤلاء رسميا بإقامة حوار «غير مُعْلَنٍ وسرّي مع الوطنيّين، حتى أولئك الذين سبق أن انضمّوا للتمرّد. هكذا التقى مونتاي مع مصطفى بن بولعيد [...]، استخلص منه انطباعا يفيد بأنه مازالت هناك إمكانيّة وضع حدّ للتمرّد [...]. في بداية شهر مارس، التقى بأحد نواب كريم بلقاسم [...] استخلص منه نفس الاستنتاجات

التي كان قد استخلصها بعد مقابلة بن بولعيد [...]. بدعم من جرمان تيّون، ربط علاقة مع وسط شباب من المسلمين الذين كانوا تحت رعاية الخدمة المدنية الدوليّة، يتّحدون مع شباب أوروبيين لكي يمدّوا يد المساعدة لسكّان الحيّ القصديريّ بحسين داي في كنيسة [...] القسّ سْكُوتُّو Scotto [...]. إلى جانب ذلك في 28 مارس أدخل مونتاي إلى قصر الصيف، عند سوستيل، مجموعة من الجزائريين الذين يمثلون جميع التيارات الوطنيّة: أحمد فرانسيس، أحد نواب فرحات عباس [...]؛ الشيخ خير الدين، ممثل العلماء، حاج شرشالي، من اللجنة المركزيّة للحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطيّة، ووقواق، أحد أتباع مصالي الحاج [...]. في 30 أفريل قدم مونتاي لسوستيل متحدّثا له وزنه: توفيق المدني، الذي كان قائدا رئيسيّا لجمعية العلماء المسلمين»[10].

أحسّ عبّان رمضان الذي كان قد شرع في عقد اتصالات مع الطبقة السياسيّة القديمة بالخطر ونشر علنا تصريحا شهيرا: «هناك لغط يجري... بخصوص محادثات سرّيّة بين سوستيل وعبّاس، الرائد مونتاي- كيوان ومبعوث من وزارة الداخليّة. لقد هيّأت إدارة الاحتلال (...) منذئذ مخرجا...»[11].

كما حدث في تونس، في الواقع، أصبح الثوار عرضة لأن يصبحوا، بين عشيّة وضحاها، مجرّد خارجين عن القانون من أجل قيام شبه حكومة انتقاليّة. ما يبدو لنا مهمّا في هذا المستوى من التحليل هو أنّ فكرة الهجوم على جميع المدن في نفس الساعة، في

عزّ النهار، وتجنيد جميع القوى الحيّة في جيش التحرير[12] وقوى الشعب جميعا سوف تجعل نهائيّا القوى المساعدة (مجاهدين ومسبّلين) تنظمّ إلى صفوف الثورة. سوف تنذر بالفعل القوى السياسية الإصلاحيّة والمعتدلة لتجعلها تنحاز إليها.

كانت النتائج حاسمة ولعلها لم تكن مُتَوَقَّعَة. هجر المعمّرون مساحات شاسعة من الأراضي وحتى مراكزهم العمرانيّة في منطقة قسنطينة؛ أخلت القوات الفرنسيّة مراكز متقدّمة معرّضة كثيرا لهجومات المتمرّدين. بدت الأرض الجزائريّة أخيرا وكأنها عادت لأبنائها وحدهم. لكن، في الواقع، تحقّق الانتصار الكبير بفضل عَمَى السلطات العسكريّة والسياسيّة الفرنسيّة التي قامت – يمكن القول، مرّة أخرى- بقمع أَعْمَى على نطاق واسع. حسب أقوال مسؤولين عن التمرّد، تمّ تسجيل أكثر من 12000 ضحيّة، وقع إحصاؤهم في سجلّات جيش التحرير الوطنيّ لكي تحصل عائلاتهم على منحة. أعلنت فرنسا الحرب ليس فقط على الجنود وحدهم بل على شعب بكامله؛ لم تعد تثق فيه واعتبرته كلّه عدوّا لها. لقد دفعت به إلى أن ينضمّ إلى معسكر التمرّد.

كان لهذه الواقعة بالنسبة للمنظّمة السياسيّة والعسكريّة في الشمال القسنطينيّ نتائج غير مُنْتَظَرَة تماما. أصبحت المنظّمة والجمعيات التي تمثّلها متواجدة على مستوى الدُّوَاوِيرْ وتمكّنت من التحكّم في الوضعية. لقد وُلدت سلطة شرعيّة جديدة.

لمّا بلغ الأمر هذا الحدّ الفاصل في انقلاب علاقات القوى في

الأرياف وفي المرتفعات الجبليّة الجزائريّة، سوف تُطرح مشاكل جديدة. حينئذ، كان لابدّ من ضمان أمن وبقاء الوحدات القتاليّة الصغيرة. بعد 20 أوت 1955، كان لابدّ من تأمين الدفاع عن شعب بأكمله وضمان وسائل بقائه. لم يعد ميزان المقاومة مرتكزا على السكّان كما كان الحال في بداية العمليّات العسكريّة؛ أصبح اليوم من مهامّ وحدات جيش التحرير الوطني التكفل باللاجئين في السهول وفي السفوح الذين « صَعَدُوا » لمعاقل الثورة لكي يحصلوا على المساعدة وعلى الحماية، وكذلك الغذاء[13]. سمح جيش التحرير الوطني لجميع الذين تمكنوا من حصد حقول القمح التي نجت من هجومات الثوار بأن يأخذوا لأنفسهم الغلّة، فتمكّن لبعض الوقت من تغذية السكان الذين كانوا على أطراف السهول. لكن ذلك لم يكن سوى هدنة قصيرة، فقد ظلّ مشكل «تسيير الحياة اليوميّة» في بلد تعيش حربا يطرح نفسه في كلّ يوم بإلحاح متزايد.

مابين 1955 و1959-1958، يمكن اعتبار أن جبهة التحرير الوطني وجيش التحرير الوطني قد أقاما قواعد نواة لتنظيم ثوريّ للشعب. في أوت 1956، قام مؤتمر الصومام بترسيم البنيات وحدّد الإطار التَّرَاتُبِيّ للقيادة. لقد اتّخذ فعلا قرارات مهمّة تخص نظام الْأَوْلَوِيَّات والْأَوَّلِيَّات (سياسي/عسكري – داخل/خارج)، الانفتاح على التيارات السياسيّة الأخرى واستراتيجيّات التحالفات مع القوى الأجنبيّة. مع أن هذه الخيارات تعرضت للنقد بعد سنة، في اجتماع المجلس الوطني للثورة الجزائرية

CNRA في القاهرة، فإنّ الأهمّ من أجل قيام المقاومة المسلحة يتمثل بصفة كبيرة في الزّجّ المتزايد القوّة للسكّان. لقد أصبحوا في النهاية هم الرهان الحقيقيّ للمقاومة المسلّحة.

لكن بمنأى عن الصراع حول احتكار العنف الشرعيّ أو الإرادة في فرض هيمنة إجباريّة على جميع القوى السياسيّة الجزائريّة الأخرى، ما جرى فعلا هو قيام سلطة جديدة ذات سيادة. للمرّة الأولى منذ القرن السادس عشر (تاريخ قدوم الأتراك وقيام السلطة العثمانيّة) مثلما فعل الأمير عبد القادر، قامت سلطة للأهالي ذات سيادة في أنحاء البلاد وفي أعماقها. أصبحت هناك جمعيات الدُّوَاوِيرْ ولجان التنسيق ما بينها مكوّنة من مسؤولين مدنيّين[14] في مقابل الإدارة الفرنسيّة. هناك قائد عسكري يجتمع مع أعضائها، له نفس صلاحيات كل واحد منهم، لا يتجاوزها. وهو المعمول به حتى في أعلى هرم التَّرَاتُبِيَّة. يجتمع في مجلس الولاية المسؤولون المدنيّون مع المسؤولين العسكريين وتُتَّخَذُ القرارات بصفة مشتركة[15]. في مقابل المحاكم الفرنسيّة هناك المحاكم الثوريّة. إنها حقّا دولة- مُضَادَّة انبثقت عن المقاومة المسلحة، نواة دولة وطنيّة ذات سيادة برايتها وأيقوناتها وبإطاراتها وبمؤسّساتها وبمصالحها. نبع طابعُها الثوري من حيث أنّ كلّ جزائريّ مقتنع بها، سيكون له بصفة رمزية، الحقّ في الاطلاع على القرار الذي يخصّ حاضره ومستقبله. فالفرد من الأهالي، المحكوم من قِبَلِ الاحتلال، أصبح في الأخير إنسانا حرّا بمساهمته في حرب التحرير ومواطنا كامل الحقوق في دولة في طريق التشكّل.

المسمّاة معركة الجزائر وهزيمة المدن

ما كان واقعا في المناطق الريفيّة والسفوح الجبليّة في داخل البلاد بدأ في التحقّق في حدود معيّنة بالنسبة للمدن. كان الوضع أكثر تعقيدا في المراكز العمرانيّة الحضريّة؛ السكّان أكثر كثافة والجماعة الأوروبّية أكثر أهميّة نسبيّا. وشكّلت في بعض المدن نصف السكان تقريبا وأحيانا أكثر من النصف. الرقابة الإدارية والأمنيّة والعسكريّة مَشَدَّدَة أكثر من أيّ مكان آخر. لكن من ناحية أخرى، أدّى عمل الأحزاب والنقابات والجمعيات الإصلاحيّة الدينيّة والوطنية الراديكاليّة، طوال المدّة، إلى خلق نخبة قادرة على التأطير السياسيّ للمقاومة من أجل الاستقلال.

أمام الخطر الذي مثّله تحكّم جبهة التحرير الوطني الذي ازداد أهمية أكثر فأكثر في سكان المدن ومن أجل قطع الصلة بين المدن والأرياف، قرّرت كلّ من السلطة السياسيّة الفرنسيّة وقيادتها العسكرية تجنيد وسائل مراقبة ذات أهمية متزايدة، سواء كانت عسكرية أو أمنيّة، والانتقال إلى أشكال من القمع، أكثر همجيّة. تسارعت الأحداث، في جانفي 1957، عُيّن الفريق ماسّو Massu مسؤولا عن الأمن في مدينة الجزائر. نُظّم إضراب عامّ لمدّة ثمانية أيام، من 28 جانفي إلى 24 فيفري، من قِبَلِ لجنة التنسيق والتنفيذ CCE. حينئذ بدأت ما سوف تُسمّى بـ»معركة الجزائر» بما حملته من التعذيب والإعدام في حقّ المناضلين. هنا أيضا، اتخذ الجيش الفرنسي من سكان المدن جميعا هدفا للقمع.

خضعت العاصمة ومجموع البلاد للقوانين الاستثنائيّة. أصبح التعذيب ممارسة ممنهجة[16]، يسحق الأجساد ويفكّك أوصالها بدون تمييز بين مقاومين ومجرد أشخاص مشكوك فيهم، فقط من أجل تغذية الآلة الجهنمية للجيش الذي يخوض الحملة: << فميزان العدالة في يد عسكريّ يرتدي بدلة منقّطة مثل جلد الفهد، في نفس وضعية السلاح المُشْهَر من الطرف الآخر، أصبح في هذه الفترة، فترة نهاية حرب الجزائر، سمة لتطوّر الوضع الذي أدّت إليه سبع سنوات من النزاع: عدالة خضعت بالتدريج لمنطق حرب، مُجَنَّدَة في الحرب ضدّ العدوّ، مُصَاغَة من جديد، مُشَكَّلَة، مُعَدَّلَة وفق إرادة القيادة [العسكريّة »، تلك هي الوضعيّة التي سيعرفها سكّان مدينة الجزائر وكلّ البلاد في وقت قريب.

فالأحكام بالإعدام المعلنة من قبل المحاكم المدنيّة والعسكريّة، المتبوعة حالا بالتنفيذ عن طريق المقصلة، كان لها جميعا نفس الهدف: زرع الخوف في الذين يقاومون وإرهابهم، تفكيك أعضاء جسد الآخر، إغراقه في حالة حيوانية، ومنع أيّ أحد يطالب بحقّه في العيش باعتباره إنسانا حرّا في بلد مستقلّ.

لم تكن هناك سوى الوسائط الإعلامية التي أصبحت أجهزة دعائيّة، مُحَوِّلَةً كلّ فعل مقاومة إلى تمرّد ضدّ سيادة السلطة الفرنسيّة، أو أكثر من ذلك وصفها بأنها إرهاب. لقد تم تفعيل عمليّة «قلب الحقائق» إلى أقصى حدّ. بعد أن تمّ تقديم المقاومين على أنهم «فَلَّاقة»، أي متمردون أو محرّضون على العصيان، تمّ رسمهم وفق صفات «الإرهابي».

من الواضح أنّ نتائج ذلك بالنسبة لسكّان مدينة الجزائر والمدن الكبيرة في البلاد كانت آثَارَ نَحْسٍ[17]. سوف يهتزّ الهيكل السياسي العسكريّ لمدينة الجزائر بقوّة؛ ستتأثّر جميع القطاعات بالتقريب. تمّ استبعاد بصفة نهائيّة المناضلين القادرين على القيام بمعركة التحرير بطريقة سياسيّة ذكيّة؛ انقطعت الصلة بين حلقات القيادة؛ تمّ قطع خطوط الاتصال الداخليّة في النَّواحِي العسكرية بين المنطقة الحرة لمدينة الجزائر ZAA وبين هذه الأخيرة وولايات الداخل. طاردت القوات الفرنسيّة المثقّفين والعناصر القادرة على القيام بالمقاومة على صعيد المعلومة، في مجال كلّ من الدعاية والعمل النفساني. استهدفت المحامين، الأطبّاء، أطباء الأسنان، الممرّضين، كانوا عرضة بصفة منتظمة للتحرّي، للتهديد، للاغتيال أو للتحييد. شارك حوالي ثلاثون ألف جنديّ، شرطيّ، أفراد الوحدات البرّيّة، وُشَّاة يرتدون الأقنعة عند المداهمات.

لقد كانت مدينة الجزائر هدفًا دوليًّا وصُنْدُوقَ رَجْعٍ لِصَدَى الحرب التي تم خوضها في مجموع البلاد، أصبحت بالنسبة للقيادة العسكريّة الفرنسيّة إحدى الرهانات الأساسيّة للحرب التي تخوضها في بلاد الجزائر. كان الهمّ الأوّل بالنسبة لكلّ من روبير لاكوست Robert Lacoste[18] والفريق ماسّو Massu إقناع العالم بأنّ السلم عاد لمدينة الجزائر. إذا ما كانت العمليّة التي طالت مدينة الجزائر نفسانيّة قبل كلّ شيء، على الصعيد الداخليّ وكذلك على الصعيد الخارجيّ، هدفها إعادة الاعتبار أو

استرداد الهيبة لجيش سعت جبهة التحرير/ جيش التحرير للنيل منه.

حسب اعتراف تقرير كمال Rapport Kamel: « كانت الآثار الاقتصاديّة الناتجة عن إضراب فيفري 1957 أليمة بالنسبة لمئات من التجار والعائلات. خلال أشهر، تمّ تسريح آلاف العمّال. كانوا عاجزين عن مساعدة عائلاتهم، والأكثر من ذلك، أصبحوا غير فعّالين بالنسبة للتنظيم[19]».

بفعل قمع منقطع النظير في تاريخ الحروب الاستعماريّة، استسلمت مدينة الجزائر. انسحبت القيادة السياسيّة لحركة التحرير، أو بالأحرى ما تبقّى منها. غادرت لجنة التنسيق والتنفيذ CCE البلاد لتلجأ إلى الحدود. تمّ إسكات المدن لفترة من الزمن.

سياسة مُؤَسَّسَة على الاعْتِدَاد بالسلاح هي عمليّة مَيْؤُوسٌ منها.

كما هو الحال في كل حرب استعماريّة، لا يكون الحلّ عسكريّا. فما سُمِّيَتْ بمعركة الجزائر التي ادّعت القيادة العسكريّة أنها خاضتها وربحتها، ماهي في الأخير سوى حلقة. كانت الدولة الفرنسية تدرك بأنّ المحافظة على سيادتها في الجزائر ستكون مكلّفة بالنسبة لها إلى حدّ أنّ آمالها في الاستمرار كقوّة مهيمنة في أوروبا وفي عالم في أوج التحوّل اتضح أنها وهمية. لقد تمّ تحجيم المقاومة في المدن، لم يكن السلم في الجزائر متوفّرا وليس بإمكانه أن يكون كذلك بصفة نهائيّة.

في أكتوبر 1957، حينما كانت "معركة الجزائر" قد بلغت النهاية، حاول فريق من مستشاري الدولة الفرنسيّة أن « يقدّم بعض العناصر حول ما يمكن أن تصبح عليه الجزائر». من هذا المنظور، بدأوا بالمعاينة الآتية: «لا يمكن أبدا للسيادة الفرنسيّة على الجزائر أن تتأسس على انخراط أو سلبيّة الجماهير من المسلمين. لا يمكن لفرنسا أن تحتفظ بسيادتها إلا إذا ما وضعت في اعتبارها قوى متمرّدة هي على الدّوام مستعدّة للانبعاث من جديد، أي مقابل مجهود عسكريّ وماليّ يتطلب شبه تَجَنُّدٍ دائم للوطن»[20].

يجدر التأكيد بأن هذه اللجنة يرأسها رولان ماسبيتيول Roland Maspetiol، محرّر التقرير حول العلاقات الماليّة بين الميتروبول والجزائر. إنه نفس الشخص الذي سيلعب دورا هاما في إقامة مشروع قسنطينة.

يوجد أيضا في مجلس الدولة ميشال دوبريه[21] Michel Debré، جورج بومبيدو Georges Pompidou[22]، بيار شاتوني Pierre[23] Chatenet، برنار تريكو Bernard Tricot (أحد الرجال الفاعلين في الإليزي تحت حكم ديغول de Gaulle)[24].

هكذا في اعتمادهم على ملاحظات وثائقيّة تقدّم بالتفصيل حسابات تسمح بتقييم كلفة سياسة مؤسسة على الحفاظ على جهاز إداريّ وعسكريّ ضخم، يقدّر المحرّرون بأنّ: «الحفاظ في الجزائر على 400.000 رجل يمثل تكلفة إضافيّة قيمتها 350 مليار. ثمن الاستثمارات السنويّة الضروريّة لتحسين

4% في كل سنة من مستوى معيشة سكّان قد تزداد الخصوبة عندهم، قد يبلغ 800 مليار في سنة 1980».

من الواضح بالنسبة لمحرّري التقرير بأنّ مثل هذه التكلفة تتطلّب تخفيضا كبيرا في مستوى معيشة الفرنسيين أنفسهم. ما يدفع إلى الاستنتاج الآخر الذي يستخلصونه: « إذا ما كانت فرنسا غير مستعدّة للتضحيات وللمخاطر السياسيّة التي تنجرّ عنها، التفكير في الاحتفاظ بالسيادة الفرنسيّة على الجزائر بدون مجهود حربيّ دائم يصبح وهما غير قابل للتحقّق».

من الواضح أيضا أنّ موقفا مثل هذا لا يمكنه سوى أن يثير صيحات إدانة من قِبَلِ العسكريين وممثلين آخرين للطرف الكولونيالي، غير أنه في مواجهة المبرّرات التي يقدمها هؤلاء الأخيرون للدفاع عن أطروحة دوام التواجد الفرنسي في الجزائر يجيب محرّرو الوثيقة بمنطق الأرقام. نعلم أنّ سنة 1956 تمثّل بالنسبة للجزائر تاريخا مهمّا في مجال الاكتشافات البترولية واستغلالها: "الانقلاب الشامل للمخطط الجزائري للطاقة الذي سيحصل في السنوات القادمة (...) سيعدّل كثيرا من الآفاق الصناعيّة".

هل كان لا بدّ إذن من التخلّي عن كلّ أمل في رؤية هذه الآفاق الواعدة لخدمة عظمة فرنسا؟ الإجابة، هنا أيضا، شديدة الوضوح: "بخصوص بترول الصحراء، هناك ملاحظة تسعى إلى تحديد الأفق الذي قدّمه للاقتصاد الفرنسيّ استغلال مصادر مكتشفة حديثا. أثارت هذه الاكتشافات أملا واسعا.

لكن لا يمكن تقدير مردوديّة البترول الصحراوي بنباهة بدون أن نضع في الحساب التكاليف غير المباشرة التي يفرضها على مصالح المالية الفرنسيّة استغلال الصحراء إذا ما كانت تتمّ في محيط سياسيّ معاد، يقع ردعه بجهاز عسكريّ ضخم، يُبذل مجهود كبير من أجل المحافظة عليه بسياسة مكلّفة من أجل رفع مستوى المعيشة.".

هل كان إذن لابدّ من ترك الجزائر تواجه مصيرها؟ هل كان من الضروري التخلّي عن الأقليّة الأوروبّيّة؟ هل كانت هناك ضرورة للتنازل عن أحد " الحظوظ الأخيرة بالنسبة لأوروبا وِلأُورَافْرِيقْيَا Eurafrique"؟

مثل هذا لم يكن يمثل معطيات حقيقيّة للمشكل بالنسبة لهذا الفريق من الموظّفين السامين الفرنسيّين. بالنسبة لهم، في الواقع، سيادة فرنسا ليست هي الشرط الحتمي لاستغلال الصحراء. لا يمكنها أبدا أن تضمن بصفة دائمة إقامة فرنسيّي الجزائر.

استنتاجهم على جانب كبير من الأهمية على أكثر من صعيد لأنه تصوير مُسْبَق لما سوف تكون عليه بعد سنوات قليلة السياسة الدوقوليّة اتجاه الجزائر: « يجب أن يكون هدف سياستنا، ليس المحافظة على السيادة الفرنسيّة على الجزائر مهما كان الثمن، وليس الاعتراف بأيّ ثمن كان باستقلال الجزائر، لكن المحافظة، بأقلّ ثمن، على ما هو ضروريّ للوطن.» الاستراتيجيّة الجديدة لسلطة الدولة الفرنسيّة ومقتضيات مخطّط شال Challe

بعد ثلاث سنوات طويلة من الحرب، بدأت إذن مسألة آفاق الوجود الفرنسي في الجزائر على المديين الأبعد أو الأقل بعدا، كما رأينا، تُطرح بإلحاح على أعلى مستوى في الدولة الفرنسيّة. نكتفي بالإشارة بصفة وجيزة إلى الجوانب التي أدّت إلى وضع وتحديد أهداف استراتيجيّة لمخطّط شَالْ [25]. بالإضافة إلى قرار تَصَوُّرٍ صارم لاستقلال مطابق للمصالح العليا لفرنسا، يتدخّل عاملان آخران في وضع مُخَطَّط شال.

يتمثّل الأول في أنّ الاستمرار في الحرب وتقديم مخطّط تنمية اقتصاديّة في الجزائر (مخطّط قسنطينة) يجعل التوازنات الكبرى الاقتصاديّة والماليّة ترزخ تحت ثقل هذين الخيارين. يفرض ذلك على ميزانيّة الدولة تكاليف ضخمة. فتمويل العجز وإعادة إقامة التوازن للميزان التجاري تنتهي بالتسبّب في استنفاذ المخزونات بالعملة الصعبة ومزيدا من الاستدانة. لذا لابدّ من الانتهاء بسرعة من هذه «القضية الجزائريّة» قبل أن تدفع بالبلاد إلى أزمة لم يسبق لها مثيل.

العامل الثاني سياسيّ أكثر. فمنذ 13 ماي 1958، مرّر الجيش الفرنسي تهديدا خفيّا يتعلّق بالنسق المؤسّساتي للجمهوريّة. لا يمكن صيانة جيش مكوّن من عدّة مئات من الآلاف من الرجال بدون تأثير على السلطة المؤسساتيّة. لابدّ إذن من البحث مهما كان الثمن على حلّ يمكن أن يوفّق في نفس الوقت بين إرادة العسكريين الراغبين في «الانتهاء عسكريّا من التمرّد» ومصالح الرأسمال الكبير والمحافظة على النسق المؤسّساتيّ

وأهداف فرنسا في الجزائر على المدى البعيد. إنه من هذا المنظور لابدّ، في ما نراه، تصوّر الاستراتيجيّة الجديدة التي تقوم على أن خطّ موريس ومخطّط شال ومخطّط قسنطينة، ماهي سوى نواحي معيّنة، من بين أخرى. بكلمة واحدة إذن، بالنسبة للفرنسيّين أيضا، مخطّط شال ما هو سوى هدف عسكريّ.

حتى لا نتوقّف كثيرا عند هذه الناحية من المشكل، لنقل، باختصار، بأنّ الهدف الأوّل من هذه المخطّطات، من بينها مخطّط شال ، يتمثّل في كسر العمود الفقريّ لكل ما وضعته جبهة التحرير في حسابها، يكون أكثر راديكاليّة وثوريّة، وذلك من أجل فتح المجال أمام محادثات مستقبليّة ستجري مع «المعتدلين» في الحركة الوطنيّة.

تنفيذ مخطّط شال : بداية حرب الجزائر الحقيقيّة

ما أن تمّ تسييج المدن وإخضاعها لقمع همجيّ، سيعرف شهرا أوت وسبتمبر 1957 وضع خطّ موريس Morice والانتهاء منه، والذي سيخنق معاقل الثورة مانعا كلّ تزويد بالسلاح وبالذخيرة انطلاقا من الحدود. بالموازاة، استُعمل مخطّط شال الذي يتمثّل هدفه المعلن في سحق وحدات جيش التحرير الوطنيّ جسديّا ونفسانيّا. شرعت كتائب المظلّيين بقيادة الفريق بيجار Bigeard عملياتها الكبرى للتمشيط «إقامة السلم» في الجنوب الغربي (البيّض وسعيدة) واستعدت لكي توسّعه إلى الوسط والشرق الجزائريّ. في 7 فيفري 1958، أعلن روبير لاكوست Robert Lacoste في قسنطينة بأنّ «حرب الحدود سيتمّ

كسبُها». في 8 فيفري، تمّ تنفيذ «حقّ المتابعة»، الذي طالب به العسكريّون، لأوّل مرّة عن طريق القصف في الأرض التونسيّة بقرية ساقية سيدي يوسف.

بعد 13 ماي، سيكون إنشاء «لجنة الإنقاذ العامّ» في مدينة الجزائر من قِبَلِ الفريق ماسّو Massu ومجيء الجنرال ديغول على رأس الحكومة سوف يؤشّر، من المنظور المجمع عليه من قِبَلِ جيش التحرير الوطنيّ، على بداية حرب الجزائر الحقيقيّة. هكذا فإنّ المخطّط المرسوم لا يقوم فقط على القضاء جسديّا على مقاومين لكن على احتلال فضائهم المعيشي وخنق كلّ إمكانية للعيش.

خارج مدّة عمليّة التمشيط التي كان بإمكانها أن تمتدّ لثمانية أيّام بالنسبة لقطاع معيّن، وأحيانا أكثر، ما كان يتكرّر على الدوام، من خلال شهادات قواد معاقل الثورة ورجالهم، يتمثل في أهمّيّة عدد الجيش والوسائل المادّيّة المستخدمة. لم تحتفظ ذاكرة المقاوم من قبل، بأنه واجه مثل هذه الأرمادا وهذه الكثافة في الرجال والعتاد. لقد كان يتمّ استهداف الشعب من أجل الوصول إلى المقاومين، كان ذلك هو استراتيجيّة القيادة الفرنسيّة.

تفكيك الشبكات والدعاية المضادّة

ابتداء من سنة 1959، تمّ تجميع سكّان الأرياف بطريقة نظاميّة في المحتشدات الخاضعة أو المُرَاقَبَة مباشرة من قِبَلِ الجيش الفرنسيّ. هكذا فإن المناطق التي تم إفراغها من السكان أصبحت مناطق ممنوعة على المدنيّين، وجميع من لا يمتثل لذلك

(بما فيه الحيوانات) مُعَرَّضٌ لأن يكون هدفا لعمليّات إطلاق النار من أسلحة مختلفة العيارات. عدد كبير من معسكرات الجيش كانت تُسَيِّجُ الفضاء ومواقع المراقبة تحرس كل زاوية.

جهات الإسناد وسلاسل أخرى لتزويد معاقل الثورة بالمؤونة تم القضاء عليها. لم يبق شيئا في الميدان غير جهاز المقاومة العسكريّة بالمعنى الفيزيقي للمصطلح. كان مُقَاوِمُو جيش التحرير الوطني مُطَارَدِينَ من فرق النخبة في الجيش الفرنسيّ، وكانوا أيضا مُهَدَّدِينَ بالجوع. كثيرا ما تغذّوا بجذور النباتات البرّيّة مُعَرِّضِينَ أنفسَهم للتسمّم الغذائيّ. كان فقدان هذا الْمُنَاضِل أو ذاك المكلّف بالتموين أو العلاقات، أو المسؤول القائم على المال يطرح مشاكل متعذّرة الحلّ. كان لابدّ من اللجوء إلى نقل مسؤولين من ناحية إلى أخرى أو من منطقة إلى أخرى مع جميع الأضرار وصعوبات التأقلم التي يطرحها مثل هذا النقل. لأنّ الخيارات محدودة بسبب القضاء على الوحدات الْمُقَاوِمَة، كان لابدّ من المراهنة على ما هو عاجل.

البنيات الجديدة الْمُقَامَة في المدن سرعان ما تمّ اكتشافُها لأنّ الكومندوس الذين نزلوا من الجبال ليسوا بِمُدَرَّبِينَ على العمل في الوسط العمراني. تعرض مُنَاضِلُوا هذه المراكز للقتل أو تمّ اعتقالهم. ما أصاب شبكات الْمُخْبِرِين من خَلَلٍ تسبّب في كون خبر اكتشاف هذه الخليّة أو تلك لا يصل إلاّ متأخّرا كثيرا إلى مراكز القيادة PC .

الخلاصة، هي أنّ معاقل الثورة كانت مهدّدة بالشلل.ولم يعد

بالإمكان اجتماع مجلس الولاية مثلما كان من قَبْلُ لكي يحدّد خطّة السير. تعرض أعضاؤه بدورهم للتشتيت، وابتداء من أول نوفمبر 1959، أصبحت اللقاءات نادرة ولم تكن تجمع أكثر من مسؤولين إثنين.

غير أنّ القضاء على الكيان الجسديّ لمعاقل الثورة عن طريق التكثيف المُرَكَّز للفرق وزيادة قوّة إطلاق النار، وخنق قدرات التموين بالرجال، وبالسلاح وبالغذاء لم يكن هو الهدف الوحيد المقصود من قِبَلِ مخطّط شال Challe. فالقوات الفرنسيّة فَهِمَتْ جيّدا بأنّ العنصر الحيويّ الذي تعتمد عليه معاقل الثورة هو الشعب نفسه، في الواقع، فالأمر يتعلّق فعلا بحرب ثوريّة يخوضها الشعب.

كان لابدّ إذن من القيام بعمل واسع في هذا الاتّجاه. كان لابدّ من كسر الدولة- المضادّة التي أنشأها جيش التحرير والتي أقامت نسقا جديدا لتسيير الحياة اليوميّة أو أكثر تكيّفا مع الشروط الجديدة للمقاومة وللأهداف الاستراتيجيّة لفرنسا في الجزائر.

لقد استُعملت أيضا المصالح الإداريّة الخاصّة (S.A.S) والمصالح الإدارية العمرانيّة (S.A.U.)، والمكتبان الخامس والثاني المكلفان بالاستعلام وبالعمل النفساني كسلاح في المعركة. كان هدفها التكفّل بالسكّان وكسبهم إلى جانب القضية الفرنسيّة بتشجيع بعض العناصر بإجراءات ذات طابع اجتماعيّ. في المدن، تم تشجيع الترقية الاجتماعيّة لفئة من الموظّفين26. تمّ استهداف الشباب بالتكوين المهنيّ الذي تحوّل إلى أداة فعليّة

للدعاية. كانت النساء أيضا موضوعا للعناية. تكفّلت زوجات الضباط الفرنسيّين بتوفير ورشات الشغل أو توزيع لفائف الصوف وآلات صناعة التريكو27. فرق دفاع ذاتيّ، قُومِيَّة وحَرْكَة أكملوا عمليّة تسييج السكّان فبدأو منذ الآن فصاعدا يقومون بمهمة الحراسة والقمع بين الجزائريين أنفسهم[28].

إعادة تشكيل الشبكات وإعادة تنظيم البنيات والدعاية المضادّة

في المجال الاستراتيجي، مربط الفرس في خطّ الدفاع الْمُنْتَقَى من قِبَلِ جبهة التحرير- جيش التحرير، هو المحافظة على الصلة مع التنظيم المدنيّ للشعب، الضامن الوحيد لبقاء المقاومة المسلّحة. يمكن القول أنه لم يحصل في أيّة لحظة، حتى زمن مخطّط شال، إهمال مبدأ المحافظة على تنظيم شعبيّ.

خلال عمليّات التمشيط، استمرّ جيش التحرير في التصرّف في حدّ أدنى من حلقات التواصل التي كانت تضمنها المنظّمة السرّيّة. انطلقت هذه الحلقات من أعالي الجبال لتصل في أغلب الأحيان إلى المنطقة الساحليّة. اتبعت جميع المشاتي هذا النسق. هكذا يمرّ الجنود من قُرْبِي [كوخ] إلى قُرْبِي ليقطعوا مسافة كيلومترات. يكون قد تمّ إِخْبَارُهُمْ بالوضعيّات التي اتّخذها الفرنسيّون، ويمكن بهذه الطريقة تمرير الرجال والعتاد والرسائل عبر هذه الحلقات التي يتوفّر عليها الجيش. في المحتشدات نفسها، تم تشكيل شبكات من النساء أساسا نجحن في توصيل الغذاء.

بعد ديسمبر 1960، تمّ تضييق الخناق شيئا ما، ولم يُسمح بالتجنّد إلاّ بغرض الحصول على الأسلحة وهكذا تمّت إعادة تشكيل جزء من قوّة نيران جيش التحرير. خارج آثار مخطّط شال على ما يتوفّر عليه جيش التحرير الوطني من رجال، أشرنا إلى أنّ الهدف الرئيسيّ كان التوصّل لتحطيم معنويات السكّان. ما قامت به المصالح النفسانيّة للجيش الفرنسيّ كان لابدّ أن يصل إلى نتيجة.

المسألة لم تكن بسيطة في حدّ ذاتها لأنّ تولي دويغول الحكم تسبّب في انتشار بعض الغموض في الأذهان ولعلّه أدّى إلى إضعاف التعبئة. مما كان يقال، أو ممّا كان يُدفَعُ إلى قوله بأنّ الجنرال سوف يمنح الاستقلال، أو أيضا أنّه رجل خطير، وأنّ معه لن يكون الاستقلال في وقت قريب. على أيّ حال فإنّ ضعف التعبئة انتشر عند السكان المدنيّين. أتى القمع الهمجيّ المتزايد والْمُمَنْهَج على ما تبقّى. تم تحويل أماكن إقامة الكثيرين، آخرون وقع الشّكّ في كونهم متصلين بجيش التحرير الوطني فتمّ إحراق قراهم وتحطيم أكواخهم.

الشعب باعتباره الملجأ الأخير

طُوردَ جنود جيش التحرير الوطني من قِبَلِ وحدات المظلّيين والقنّاصة الألبيين alpins، وتُوبِعُوا من طرف الْحَرْكَة، وتمّ تعريضهم للجوع، لم يكن باستطاعتهم ضمان شيء آخر من غير بقائهم هم. لم تعد بنية القيادة، والتي كان قادتها أحيانا مضطرّين للعيش لأسابيع، في ملاجئ تحت الأرض أو في مخابئ

سقوف منازل الضيعات في المناطق الساحليّة، ولم يكن في الإمكان أبدا أن يضمنوا وظائفهم المتعلّقة بإدارة وتوجيه معاقل الثورة.

قام من هم أسفل المراتب بضمان استمرار المعركة. أصبحت المبادرة المحلّية تسبق توجيهات القيادة المركزيّة. وحتّى أكثر من ذلك، عاد الأمر أخيرا للقاعدة نفسها لكي تضطلع بالمسؤوليّة الثقيلة المتعلّقة بمواجهة متطلّبات الثورة. أصبح تزويد الجنود معركةً يخوضها السكان أنفسُهم يوميا، بمن فيه أولئك الذين تم تجميعهم في المحتشدات. حُرِمَ الكثيرون من نصيبه في الدقيق أو الحبوب لكي يوصلها إلى المقاومين أو إلى فرق جيش التحرير الوطني المارّين بالناحية. وفي هذا المجال، النساء هنّ اللواتي ضَمَنَّ القسم الأكبر من المهمّة. لأنهنّ كنّ تضطلعن بأشغال التحطيب وزراعة الأرض المتروكة بورا. كنّ يرتّبن الأمر بحيث تحملن معهنّ أقراص الخبز أو كميات قليلة من الدقيق أو الكسكس المفتول. أصبح أمرا اعتياديا تقريبا لمّا تخرج المرأة من المحتشد حاملة معها نصيب الجنديّ. وهكذا، كانت تخرج من المحتشدات كميات على جانب كبير من الأهمّية من الغذاء الموجّه نحو معاقل الثورة.

لقد قام تنظيم للشعب عفويّ للمحافظة على الصلة بطليعته المسلّحة، أصبح من الصعوبة بمكان بالنسبة للجيش الفرنسيّ محاربة هذه الأشكال الجديدة من المقاومة والتي لم يكن مُوصَى بها ولا مُخَطَّطٌ لها. من أجل أن تستعرض قيادة مخطّط شال Challe بصفة معقولة قوّتَها كان مُحَتَّمٌ عليها أن تسجّل تأخيرا، وكان لابدّ لها من بعض الوقت لكي تدرك المنطق

ولكي تقوم باستعراض جديد. ففي الواقع، اكتشفت قيادة الأركان الفرنسيّة، في ما يحدث، أنّه لا يمكن خوض معركة منتصِرة ضدّ الشعب. وبدا في الأخير أن تحليل تقرير ماسبتيول Maspetiol في سنة 1957 حول آفاق الحرب في الجزائر كان سليما. لقد أصبح من الواضح، في الميدان هذه المرّة، بأنّ " فرنسا لا يمكنها أن تحافظ على سيادتها إلاّ إذا ما وضعت في اعتبارها قُوَى تَمَرُّدٍ على استعداد دائما للانبعاث من جديد، أي مقابل مجهود حربيّ ومالي يتطلّب شبه-تعبئة دائمة للوطن".

البعد التاريخي والآثار الاستراتيجيّة لمظاهرات ديسمبر 1960

في نهاية مخطّط شال، فقدت وحدات جيش التحرير الوطني أكثر من نصف أفرادها 29. من بين جميع هؤلاء الرجال، شيّعت معاقل الثورة في الداخل مناضلين قدماء، عناصر أول نوفمبر 1954، رفاق الساعة الأولى، مناضلين مُحَنَّكِين، قادة نواحي ومناطق وحتى مسؤولين في مستوى عال. في الواقع، إنهم القوة الفعليّة السياسيّة التي برزت عند الانطلاق.

من وجهة النظر هذه يمكن رؤية أنّه إذا ما كان الهدف من مخطّط شال هو التصفية الجسديّة لجيش التحرير الوطنيّ، لم يتم بلوغُه إلاّ جزئيّا. حتى معنويّا، ظلّ بلوغ الهدف بعيدا، ما دام من بقوا أحياء ظلّوا مُصَمِّمِينَ وأكثر قوّة. لقد اكتشفوا حقائق جديدة واستفادوا من المحنة بالحصول على مصادر جديدة من أجل مواصلة المعركة.

أخيرا من هنا يكمن فشل مخطّط شال لمّا وجد نفسه مُسْتَهْلَكًا. لم ينجح، في أية لحظة، في كسر هذا الارتباط بين الشعب و «طلائعه المنظّمة عسكريّا». كان هذا الأمر واقعا حقّا إلى حدّ أنه ما أن فُكَّ الخناق حتّى نظّم قائد ناحية الميليّة[30] بوادي زرنين اجتماعا لجميع قادة المناطق وقام بتشكيل كتيبة من رجاله الأكثر حِنْكَة من أجل استرجاع جميع الأسلحة التي أخذها الفرنسيون منهم.

جرى هذا في جانفي 1960، جعلت أحداث مدينة الجزائر[31] ومظاهرات ديسمبر 1960 القيادة العسكريّة تتغلّب على استدعاء الفرق والوحدات الآلية التي انسحبت لتلتحق بمدينة الجزائر. لقد تم سحب المعركة الآن نحو الميدان السياسيّ. وهنا أيضا، جعلت أحداث ديسمبر 1960 مركز خطورة الثورة يتحوّل إلى المراكز العمرانيّة الكبرى. من هذه الناحية أيضا، يكون مخطّط شال قد فشل.

إذا كانت الإمكانيّة القتاليّة لجبهة التحرير الوطني وجيش التحرير الوطني قد تضرّرت إلى حدّ ما؛ وإذا ما كانت القيادة السياسيّة والعسكريّة للثورة قد دخلت في أزمة داخل البلاد وخارجها، فإنّ خروج الجماهير منادية «الجزائر جزائريّة»، بذلك يكون السكان قد قَلَبُوا فجأة علاقة القوى على الصعيد السياسي. لم تبق السلطة الاستعماريّة في مواجهة مناضِلين مُسَلَّحِين وتنظيم سرّيّ ووحدات مقاومة، لكنها وجدت نفسَها تواجه شعبا بأكمله، قرّر أن يدخل في المعركة من أجل التحرّر الوطنيّ.

كثيرا ما جرى الجدل حول الطابع العفويّ أو غير العفويّ

لمظاهرات ديسمبر 1960، يبقى حينئذ أنّه ممّا لاشكّ فيه أنّ المبادرة انطلقت من القاعدة. من أجل الإقناع، نستشهد بحديث سليمان لخضر بن طوبال الذي كان حينذاك وزيرا للداخليّة للحكومة المؤقّتة للثورة الجزائريّة وعضوا في المجلس العسكريّ للتنسيق ما بين الوزارات: <<[...] ما يمكن قوله، هو أنّه لم يكن أبدا في نيّة القيادة السياسيّة دعوة سكّان المراكز العمرانيّة الكبرى عبر كل الجزائر للثورة. لم تكن مظاهرات ديسمبر 1960 أبدا مُتَوَقَّعَة سواء بالنسبة للحكومة المؤقّتة للثورة الجزائريّة أو بالنسبة للولايات في الداخل. إنه بعد أن انفجرت صدرت توجيهات تم إرسالها. حاولنا التدخل بعد أن قامت الأحداث، سواء عن طريق خطب عامّة، أو عن طريق قناة دورة الاتصال أو الرسائل [...]. في البداية، نادى المتظاهرون بشعار «الجزائر للجزائريّين». وكان الأمر مازال غامضا، لكن فيما بعد، كان الشعار الْمُنَادَى به «تحيا الحكومة المؤقتة للثورة الجزائريّة»، «يحيا الاستقلال» و«تحيا الجزائر العربيّة» في مقابل «الجزائر فرنسيّة» التي كنّا نحن مصدرها. نجحنا في تحويل المظاهرات الأصليّة، إن صحّ التعبير، التي كانت بالأحرى مظاهرات ضدّ فكرة «الجزائر فرنسيّة». تمثّل في الأغلب إجابة للأهداف الديقوليّة وتبدو كردّ فعل على التوجّهات المعادية لسياسة ديغول. غير أنّ الرّدّ على صيحات أنصار الجزائر فرنسيّة، الْمُرَدَّد ليلا ونهارا من قِبَلِ آلاف الأصوات مصحوبة بالطَّرْقِ على الْقُدُور وصوت المنبّهات، بشعار «الجزائر جزائريّة» لم يَكْفِ لرفع الالتباسات. أَوَّلَ الرأي العام الدولي والوسائط الإعلاميّة بصفة عامّة هذه المظاهرات- المضادّة

الجزائريّة كدعم لسياسة الجنرال ديغول. كانت هناك ثقة ما أو بالأحرى تعاطف مع رئيس الدولة الفرنسيّة الذي بدا أنه وجد ميلا عند سكّان المدن الذين ضَعُفَ تَأْطِيرُهُمْ من قِبَلِ منظّمة سياسيّة تمّ تحجيمها وأصبحت تناضل من أجل البقاء. في الواقع، الولايات هي التي أخذت المبادرة لتوسيع المظاهرات إلى مدن جديدة، وهي التي جعلت المناطق الصحراويّة تنهض، والتي ظلّت حتى ذلك الوقت بعيدا. لابدّ من التذكير فعلا أن المحادثات التي شُرِعَ فيها حينذاك بين ممثّلي الحكومة الفرنسيّة وممثلي الحكومة المؤقّتة للثورة الجزائريّة[32] قد تعثّرت حول مسألة تَمَامِيَّة الأراضي الجزائريّة ومصير الأقلّيّة الأوروبّيّة. مثّلت الصحراء عائقا كبيرا وحاجزا خطيرا أقامته فرنسا في طريق الحلّ الشامل للمشكل الجزائريّ.

أمام المخاطر التي حَاذَتْ ما بين ما تعلّق بمصير المقاومة المسلّحة وما تعلّق بمصير الجزائر، جاء حينئذ النداء «الجزائر جزائريّة» كجواب أوّل. غير أنّ هذا الشعار كان من الممكن أن يوصل إلى الحلّ الْمُتَصَوَّر والْمُخَطَّط له منذ أكتوبر 1957 من قِبَلِ مجلس الدولة الفرنسيّة، أي إلى شكل من الشراكة مع فرنسا الديغوليّة الذي لم يكن يستبعد الاستمرار في التبعيّة. لقد مضى زمن الجزائر فرنسيّة. وَقَّعَتْ مظاهرات ديسمبر 1960 نهايته المحتومة. وظلّ التَّخَوُّفُ في أن يُفرض على الجزائر حلٌّ على الطريقة التونسيّة أو الطريقة الإفريقيّة، يستبعد كلّا من جبهة التحرير الوطني وجيش التحرير الوطني.

أخذ الشعب الجزائري على عاتقه أن يضطلع بخلافة الجبهة، بخلافة جيشها للتحرير وحكومتها الموجودة في المنفى. لقد فهم

بشكل غامض أن الأمر يعود إليه الآن في الخروج والتعبير عن نفسه، أن يدافع بنفسه على مصالحه. هكذا يكون قد وَلَجَ الساحة السياسية عُنْوَةً باعتباره ذاتا فاعلة وممثّلا في نفس الوقت ليصنع مصيرَه الخاصّ به.

من أجل الاقتناع، لِنَعُدْ قليلا إلى الوضعيّة السابقة على العمليّات الكبرى لمخطّط شال. كان بإمكان وحدات جيش التحرير الوطني أن تتموّن من المخزونات المتراكمة في قواعد التموين وتقديم المساعدة أحيانا للسكّان بالقيام بعمليّات توزيع للغذاء. بعد 1958، أصبح كلّ شيء مَنُوطًا بالسكّان. فهم الذين يحرمون أنفسهم من حصصهم من السميد والحبّ من أجل تغذية الجنود. قبل 1958، تخلّى جيش التحرير تماما عن مشاكل الإدارة لصالح المنظّمة المدنيّة في الدّوَاوِيرْ. ولم يَبْقَ منشغلا إلاّ بالسلاح. بعد 1958، استعاد جيش التحرير الوطني كلّ شيء في يده، كان عليه أن يجابه بنفسه جميع الوضعيّات من أجل ضمان بقائه.

في الواقع، من أجل الخروج من الطريق المسدود الذي دفعته إليه حياة المحتشدات، كان على الشعب أن يجد حلولا جديدة في المدن وفي الأرياف. كانت مبادراتُه تعيد الحياة من جديد في كلّ مرّة لجبهة التحرير الوطني وجيش التحرير الوطني. هكذا أخذت المبادرة المحلّية مكان الصدارة بالنسبة لتوجيهات القيادة المركزيّة. ما يمكن أن نستنتجه هنا كانقلاب في القيم والتراتبيّة -وما نعتبره كانبثاق تاريخيّ لذات فاعلة جديدة- قيل عنه في هذه الشهادة لمسؤول ذُكِرَ سابقا والذي نعود إليه من جديد كخلاصة لحديثنا: " لما اقتربت نهاية حرب التحرير، أثناء توقيف القتال،

مررنا بِدُوَّارْ. كان السكّان في فرح. كانوا يحتفلون فيما يبدو بمناسبة بهيجة، وكانوا يتباهون بصفة قلّما عهدناها. حضرنا معهم دون أن نتكلّم، نشاهد هؤلاء الناس يقيمون عرسا. ظهر لهم أن يتوجّهوا لنا بالسؤال: ما الذي حصل؟ لماذا أنتم تنظرون لنا هكذا؟ هل تعتقدون بأنكم وحدكم حصلتم على الاستقلال؟ لابدّ من الاعتراف بأنّ الحقّ معهم فعلا. إنهم أيضا تحمّلوا ما فعله أمثال بيجار[33] Bigeard وأمثال جانبيير[34] Jeanpierre وأمثال دوكورنو[35] Ducournau. لقد عَانَى المدنيّون أيضا من أساليب العمليّات المضادّة لثوار العصابات ومن إعدامات جماعيّة ومن حالات اختفاء مفاجئة".

إنّ فترة توقيف القتال وما حصل من بلبلة في تراتبيات المنظمة السياسيّة العسكريّة للثورة، عمليّات التسلّق البارزة للعيان وانبثاق وصوليّين التحقوا في مارس 1962 بالثورة، تصفية الحسابات بين المسؤولين القدامى والجدد، بين عروش القرى، جماعات وأتباع محلّيين. كلّ ذلك لابدّ أن يُدرس على ضوء ما وصفناه هنا. مسألة حكم الشعب، السلطة الشرعيّة وكذلك أشكالها التمثيليّة سَتُطْرَحُ بحدّة في السنتين التاليتين.

الهوامش

1- هو الحزب الوحيد، بعد حزب نجم شمال إفريقيا، الذي سجّل في برنامجه الاستقلال التام للجزائر. سوف يصبح هذا ال حزب حركة الانتصار للحرّيات الديمقراطيّة (MTLD) بعد مؤتمر 1947.

2- محمد بوضياف، مصطفى بن بولعيد، بشير شيهاني، ديدوش مراد، يوسف زيغوت، سليمان لخضر بن طوبال، بلقاسم كريم، عمار أوعمران، رابح بيطاط، رمضان عبّان، العربي بن مهيدي، رمضان بن عبدالمالك، وغيرهم.

3- تنظيم تأسس أثناء مؤتمر حزب الشعب الجزائري في سنة 1947 من أجل التحضير للانتقال إلى المقاومة المسلّحة.

4- بخصوص هذا الجانب من الاشكال، أنظر:

M.Harbi : Le FLN : mirage et réalité, Ed.NAQD/ ENAL,Alger, 1993.

أنظر أيضا:

Daho Djerbal, Le 1er novembre 1954 : L'événement et sa portée. Le Monde, 6-7 novembre 1994.

5- معظم المسؤولين السياسيّين من أبناء المدن ومن مراكز السّهول الريفيّة. التحقوا بمعاقل الثورة، كان يُقال عنهم صعدوا إلى الجبل. وصلوا إلى وسط كان بالنسبة للكثيرين منهم غير مَتَعَوِّدٍ عليه أو بالأحرى معادٍ. بفضل بعض المناضلين الذين كانوا منتشرين في الدَّوَاوِيْر والْمُشَاتِي تمكّنوا من العيش في الأيّام الأولى من تأقلمهم.

6- في أول نوفمبر 1954، بلغ عدد الجيش الفرنسي 80.000 رجل منها 50.000 من القوات البرية. ارتفع عددها بسرعة إلى 100.000 في جوان 1956، 190.000 في مارس 1956، و390.000 في أوت 1956. في نهاية سنة 1957، بلغ عددها 415.000 جندي بالنسبة للقوات البرّيّة فقط، رقم ذكره ألبان ماهيو Alban Mahieu في كتابه **عسكر وثوار أدغال في حرب الجزائر Militaires et guérilla dans la guerre d'Algérie**. أنظر البيبليوغرافيا).

7- الْمُسَبِّل هو الوسيلة المعتمدة من قِبَلِ الوحدات المسلّحة. لم تصبح التسمية (مسبّل = مساعد أو وسيلة) إلاّ بعد انعقاد مؤتمر الصومام في أوت 1956.

8- شارك فانسان مونتوي Vincent Monteil في سنة 1954 في تحرير اتفاقيات من أجل استقلال تونس.

9- جرمان تيّون Germaine Tillon، إثنولوجيّة كوّنها مارسيل موس، متخصّصة في الأوراس حيث أقامت هناك في الثلاثينيّات من القرن الماضي. عادت في سنة 1954 في مهمّة ملاحظة وشاركت في إنشاء مراكز اجتماعيّة. طُلِبَ منها أن تتصل بمسؤولين في المقاومة في الجزائر. التقت مع ياسف سعدي وآخرين في 4 جويلية 1957.

10- P.M. de La Gorce, Apogée et mort de la IVème République, Ed. Grasset, Paris, 1979, 616 pages.

11- Tract du FLN diffusé à Alger.

12- لم يكن هناك مسؤول، مهما كانت رتبته، قد ظلّ خارج ساحة المعارك. كان على الجميع، ابتداء بزيغود يوسف وانتهاء بالجندي البسيط، أن يخوضوا المعارك.

13- تمّ تهديم مساكن المعمّرين، حرق مزارعهم، اشتعلت النيران في مزارع العنب وحقول القمح.

14- بعضهم كان رئيسا للجماعة تحت قيادة الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطيّة، غير أنّ غالبيّتهم مثّلوا دَمًا جديدا ضُخَّ من عمق الأرض.

15- مقابلة مع علي كافي والطاهر بودربال وأحمد بلعابد وهم أعضاء في قيادة الولاية الثانية.

16- Cf. Raphaèle Branche, La torture et l'armée pendant la guerre d'Algerie, Gallimard, Paris, 2001.

17-إنها العبارة التي يستعملها محمد الهادي الحاج اسماعين في تقرير كمال Rapport Kamel عن المنطقة الحرة

لمدينة الجزائر (أنظر: (NAQD, N° 14/15, automne-hiver 2001,p.231 et suiv.)). الفقرة التالية مستوحاة كثيرا من هذه الوثيقة.

18 -حلّ لاكوست Lacoste محلّ الفريق كاترو Catroux في فيفري 1956 وقد أصبح وزيرا مقيما وحاكما عاما للجزائر. ظلّ وزيرا للجزائر حتى ماي 1958.

19 - Rapport Kamel, op.cit.

20 -تقرير لجنة ترأسها رولان ماسبتيول Roland Maspetiol في مجلس الدولة الفرنسيّة.

21- عضو مجلس الأمّة عن أندر Indre ولوار Loire (1948-1958)، حافظ الأختام، وزير العدل في حكومة شارل دوغول Charles de Gaulle (1958). ساهم في تحرير دستور الجمهورية الفرنسيّة الخامسة.

22- مُقَدِّم العرائض في مجلس الدولة، التحق ببنك روتشيلد Rothschild (1954- 1958). عُيّن في سنة 1959، أمين دستوري وشارك في المحادثات والمفاوضات مع جبهة التحرير والحكومة المؤقتة للثورة الجزائرية.

23 - وزير داخلية من 29 ماي 1959 حتى 7ماي 1961. مدير الوظيف العمومي من 1954 إلى 1959، أمين الدولة (1958) ثم وزير داخليّة (1959- 1961).

24- Le rôle du conseil d'Etat, dans Jean Pierre Rioux (dir.), La guerre d'Algérie et les Français, Paris, Fayard, 1990. P.273.

25- للحصول على تفاصيل أكثر، أنظر دراستنا.

Daho Djerbal, Stratégie gaullienne et stratégie de l'état français. Rupture et continuité : le cas de l'Algérie. Journées internationales organisées par l'institut Charles de Gaule.19-24 novembre 1990 ; in De Gaules en son siècle. Vol. 6. Liberté et dignité des peuples, Ed. Plon, La Documentation française, Paris 1992, p. 107.

26- أنظر: ما سُمِّيَ بـ»ترقية لاكوست Promotion Lacoste».

27- على غرار الملازم سوزان طوريس Suzanne Torès التي أصبحت زوجة للجنرال جاك ماسو Jacques Massu أنظر: « Madame Massu et les Yaouleds d'Alger » Le Pèlerin N° 3949

28 - بلغ الرجال الملحقين [بالجيش الفرنسي] (الوحدات المحلّيّة، حَرْكَة، GMS، مخازنيّة) في أول ديسمبر 1960 عدد 158.000 رجل. أنظر: Alban Mahieu, op. cit.

29 - مقابلة خاصّة مع الطاهر بودربالة.

30 -أحمد بلعابد، مقابلة خاصّة.

31 - قضيّة المتاريس وإنشاء تجمّع الجزائر الفرنسيّة.

32 - محمد الصديق بن يحيى وأحمد بومنجل عن الحكومة المؤقتة للثورة الجزائريّة وروجي موريس Roger Moris والفريق دو قاستين de Gastines والعقيد ماثون Mathon عن الحكومة الفرنسيّة.

33 - الفوج الثالث للمظليين الكوموندوس RPC ، شارك في ما سمي بمعركة مدينة الجزائر. عُيّنَ عقيدا في سنة 1958، تسلّم قيادة منطقة سعيدة في سنة 1959، ثم عين الصفراء.

34 - العقيد الملازم جانبيير Jeanpierre، قائد الفيلق الأول الأجنبيّ للمظلّيين خلال معركة ديان بيان فو. عند عودته من الهند الصينيّة، شارك على رأس فيلقه، الذي تحوّل إلى «فوج» (REP)، في ما سُمّي بمعركة الجزائر. عُيّنَ في الشمال القسنطيني، قُتِلَ عند هبوط طائرته الهيلوكوبتر حينما أسقطها ثوار جيش التحرير الوطني، في 29 ماي 1958 قرب قالمة.

35- الفريق بول دوكورنو Ducournau، قائد فرقة 25 للمظلّيين في سنة 1958، ثم الفرقة 21 للمشاة في سنة 1960 ولمنطقة الجنوب القسنطيني. قائد هيئة جيش قسنطينة.

مؤشّرات ديسمبر 1960
وما حمله من دلالات

محمد حربي
مؤرّخ
ترجمة: عبد الحميد بورايو
أستاذ التعليم العالي بجامعة الجزائر

ماهي العلاقة الحيّة التي يمكن أن تكون مع مظاهرات ديسمبر 1960؟.

تمثّل الإجابة عن هذا السؤال إعادة بناء دلالات لها في علاقتها بمشاكل اليوم. لكن لنبدأ بالتذكير بالسياق الذي حدثت فيه، سياق سنوات 1960.

كانت جبهة التحرير الوطني قد خرجت حينذاك من أزمة كان رهانها السلطة على الجيش. تعيين قيادة أركان للجيش الوطني الشعبي فتح السبيل أمام إعادة تنظيم الفرق المرابطة على الحدود.فإعادة الأمل للمدنيّين المتواجدين في القواعد الخلفيّة في تونس والمغرب عادت إلى وزير الداخليّة لخضر بن طوبال. فالفكرة التي بدت له لم تكن مغرية جدا. توجّه إلى الذين كانوا يشكّون في انتصار الثورة، فدعاهم إلى أن يراجعوا موقفهم كلية، محذّرا إيّاهم: "إن لم ننجح، لتعلموا جيّدا أنه لن ينجو الطيّبون ولا السّيّئون" [1].

1-Mohammed Harbi, Archive de la révolution algérienne, Ed. Jeune .Afrique, 1981. P.283

راح المتشكّكون يستنفذون طاقتهم في ما يعكّر أمزجتهم وما يغذّي شكوكهم من راهن الأحداث . جرى أوّلا، في 24 جانفي 1960، تمرّد النشطاء الأوروبيين ضدّ سياسة الحكم الذاتي، وهو حدث استفاد من تغاضي القيادة العسكريّة الاستعماريّة. تبعه فشل مفاوضات ميلون Melun بين مبعوثي الحكومة المؤقتة GPRA وممثلي الحكومة الفرنسية (29-25 جوان 1960). حدث بالخصوص اللقاء بين الجنرال ديغول وقادة الولاية الرابعة بهدف توقيف للقتال (1960)، والذي لم تكن تعلم به جبهة التحرير الوطني حتى يوم وقوعه. وجد المتشائمون في تقرير فرحات عباس المثير للمخاوف دليلا على صحّة ما يخامر أنفسهم.

في أوت 1960، يسجّل رئيس الحكومة بأنّه "من المناسب الانطلاق من المعاينات الآتية:

- أصبح من المستحيل أكثر فأكثر اجتياز الحواجز من أجل تزويد الثورة في الداخل بما تحتاجه.

- لن يكون لمعاقل الثورة أمل في تحقيق النصر، أو على الأقل الاستمرار طويلا إن لم تَنْظَمَّ إلى قيادتها وإن لم تزوّد بفرق جديدة، وبتسليح فعّال وبقدر كبير من الأموال.

يمكن أن نستخلص من هذه الاستنتاجات بأنّه:

- ظلت معاقل الثورة منقطعة عن الخارج، ومعزولة فيما بينها.

- شيئا فشيئا أصبحت هناك جبهتان للتحرير ، كل منهما منقطعة عن الأخرى، جبهة الداخل وجبهة الخارج.

- بسبب الفقدان الدائم للأمن لدى المحتلّ، أكثر فأكثر، وما يتسبب فيه من نتائج سياسيّة، واقتصاديّة، واستراتيجيّة، وما يُنتظر ممّا ينبثق عنه من تهديد دائم لأمن جيش التحرير الوطني بحيث أصبح ليس بإمكانه أن يظلّ أكثر من 12 ساعة في نفس القرية.

إن لم يكن هناك، أكثر فأكثر، بحث وتطبيق لوسائل التغيير الجذري لمثل هذه الوضعيّة، ستستحقّ الحكومة المؤقتة بأن تُسَمَّى "التنظيم الخارجيّ للمتمرّدين الذين لا علاقة لهم بالداخل". لهذه الوضعية نتائج على جانب كبير من الأهمّيّة؛ فإذا ما كانت عزلة الداخل مقرونة بعزلة الخارج، سيكون من تأثيرها السماح للفرنسيين بأن يحققوا نتائج هامّة على الصعيد الاقتصادي والإداري والاجتماعي والسياسيّ. وإذا ما كان الشعب لا يقف في صفّ فرنسا، لا بدّ، في المقابل، من أنّ الأمر يكون مدعاة للتفاؤل فَيُرَجَّحُ بأنه في صفّ الحكومة المؤقّتة.

"تم تفكيك التنظيم في المراكز الحضريّة، وأصبح شيئا فشيئا غير موجود في الأرياف"[2].

فهمت قيادة الأركان ما يرمي إليه رئيس الحكومة المؤقّتة –الذي ستصبح في سنة 1962 حليفا له-. يستدعي جوابها الاهتمام، فقد ترجم شعور جميع الإطارات الراديكالية، مهما كانت مواقفها اتجاهه. يؤكّد تقريره على أنّه "إن لم يكن هناك دعم هامّ للداخل بالإطارات وبالعتاد، فهناك في الاستراتيجيّة العسكريّة ظاهرة جديدة (...) تمثلت في دخول الصحراء (جبهة مالي وجبهة ليبيا) والتي جعلت الطوق الذي أقامه الفرنسيّون ينهار، ما سمح للداخل بأن يتشكل في مجموعات من ثوار حرب العصابات، بالعودة إلى نهج 1954-1958 (...). أمام التأهّبات الهامّة المتّخذة من قِبَل الجيش على الحدود، كان هناك تخوّف (...). كانت هناك إرادة في التأكيد على أنه على الصعيد العسكريّ، نحن في موقف ضعف، وبأن علاقات القوّة فرضت التفاوض، مهما كان الثمن"[3].

2-Id. p.303
3-Intervention de Kaid Ahled à la commission de prépara-
…(tion du congrès du FLN (décembre 1963

تشهد هذه الأقوال على توجّه ذي طبيعة عسكريّة. فالأمر لا يتعلّق بإدراج العنف العسكريّ في مقاومة جماعية حيث تكون السبل متعدّدة، بل بحمل المساعي جميعا على صعيد المجابهة العسكريّة. بَدَا أيضا الشعب فيها، مثلما هو الحال عند العسكريين الفرنسيين، باعتباره جُمهورا ليس بإمكانه أن يمارس بعفوية أيّ فعل اتّجاه مصيره.

لقد فاجأت التظاهرات الوطنيّة الضّخمة لجماهير المدن التي بدأت يومي 10-9 ديسمبر الجميع. جعلت البعض يُسَرُّ بها، بينما آخرون لم يكونوا بقادرين على إخفاء خشيتهم من انبثاق قوى تتجاوز قدرتهم على المراقبة، والتي تسعى جهدها، بدون جدوى، للعثور على قيادة. لقد نسوا بأن حركات عامّة الناس التي جرّبتها الجزائر في ماي 1945 أفرزت أصواتا تعبر عنها منبثقة من القاعدة وليست بقيادات. لقد مضى الزمن الذي كانت فيه المبادرات الشعبية تُنْسَبُ فيها لأفراد معزولين أو لحفنة من الْمُحَرِّضِين.

عمّت المبادرات كل موضع ولم يكن بمقدور المناضلين المنتمين لجبهة التحرير الوطني أو لأحزاب أخرى سرّيّة (مصاليّون، شيوعيّون، الخ..) أن يشكّلوا كيانا من خارج الجمهور العريض. كانت ملاجئ الريفيّين النازحين بسبب الحرب وضواحي المدن، حاضنات جديدة لفاعلين جدد، أغلبُهم من الشباب، رجالا ونساء مَعًا، يلجون الْمُعْتَرَك. يشهدُ تدخّلُهم في الشارع على وجود سياسة للشعب تمّ تلقينُها سابقا من قِبَلِ حزب الشعب الجزائريّ (PPA)، سياسة ترتكز على العمل المباشر لعدد كبير من الناس في مواجهة جيش حيث جنوده يقفون في صفّ " نواة لتنظيم شموليّ أصلا" بدونها لم يكن بإمكان متطرّفي الاحتلال أن يتصرفوا بدون عقاب، إنهم عامّة الناس بأيدي عارية،قالوا لا هاتفين باسم فرحات عبّاس والحكومة المؤقّتة.

هذا الذي برز منذئذ بدون معارضة ممكنة كممثّل للشعب الجزائري. "لقد انتقلت العلاقة العسكريّة إلى موقع ثانويّ كما يلاحظ الفيلسوف جان فرنسوا ليوطار Jean-François Lyotard. بين قوات الأمن CRSوالمتظاهرين، لم تعد العلاقة متمثّلة في العنف وحده بل في منتصف الطريق بين العنف والكلام. بدأ الجميع يعي (ما عدا فرقة المضلّيين Paras) بأنّ الردع العسكري ليس له علاقة بالمشكل المطروح من قِبَل المتظاهرين، فليس هناك «متمردون يتوجّب إخضاعهم» بل إنّ الثورة عمّت بين جموع الناس"[4].

لقد دعا الرئيس فرحات عباس، الذي سوف يتأسّف بعد بضعة أشهر على غياب الدعم الشعبيّ للحكومة المؤقّتة المتظاهرين إلى العودة إلى منازلهم. " المعركة التي خضتموها كانت على قدر كبير من الأهمّية [...] عليها أن تنتهي"[5]. ستحتاج لبعض الوقت للاستماع إليها.

كان لأحداث ديسمبر امتدادات في فرنسا مثل الجزائر. ففي فرنسا اتّسع الشرخ بين أنصار المفاوضات ودعاة «الجزائر فرنسيّة». تم الانتقال للصراع المفتوح. كانت الأذهان النبيهة تدفع إلى حلّ سريع لكي تتجنّب كلّ تصعيد راديكاليّ للثورة كما حصل في كوبا. وفي الرأي العام الجزائريّ، تحوّل المواقف يصبّ في فائدة جبهة التحرير الوطنيّ ويجعلها مؤهلة لمحاورة فرنسا. جميع النوايا الحسنة التي أبدتها سلطة الاحتلال اصطدمت بإرادة الاستقلال. التنمية، التمدرس، سياسة الإسكان وجميع المساعي المعبرة عن حسن الإرادة أصبحت رهينة المقاومة المسلّحة، فقضت على كلّ إمكانيّة للطريق الثالث.

4-Jean-François Lyotard, La guerre des Algériens, Ecrits 1956- 1963, Préface .Mohammed Ramdani, Ed. Galilée, p. 212

5-Ferhat Abbas, « Appel du 16 décembre 1960 », El-Moudjahid, n°75 du 19 .décembre 1960

في نطاق جبهة التحرير الوطنيّ ، لم يكن الهتاف باسم فرحات عباس ليعجب مؤسّسي جبهة التحرير الوطنيّ، المرشّح لقيادة المجتمع، وخاصّة كريم بلقاسم وبن بلّة.

حينئذ بدأت الاستعدادات الكبرى لخوض السباق نحو السلطة. طُرحت مسألة محتوى الاستقلال والمستفيدين منه. ثمّ إنّ الساحة خلت من أيّة قوّة اجتماعيّة، لقد وفّرت العامّة la plèbe للحركة الوطنيّة المجموعات التي أوصلت إلى الانتصار على الاحتلال. لما دخلت العامّة إلى مسرح الأحداث في الثلاثينيّات ضدّ مشيئة الفئات ذات الامتيازات، برهنت على نزعة مساواة راديكاليّة والتي غيّرت العلاقات ما بين الطبقات. في عدائها للقيم التراتبيّة، مثل فكرة التمايز، في النسب وفي نبالة المحتدّ، جعلت في مركز اهتماماتها مبدأ الوطن. غير أنّ هذا المبدأ لم يكن بالنسبة لمؤوّليه مستندا على مبدإ الإيمان بحرّيّة الفرد اتّجاه الجماعة السياسيّة أو الدولة. قامت، في تسلّطها، على إنكار حقّ الكلمة للمجتمع، فلم تتمكّن بوضوح من التعبير عمّا ينتظره الشعب مانعة بذلك بحضورها انبثاق قيادة أخرى للمجتمع.

بعد 1962 لم تقض على التهميش الموروث عن الاحتلال بينما حلّ تدريجيّا تنضيد اجتماعيّ جديد، أصبح اليوم من السهل التعرّف على المستفيدين منه.

في ديسمبر 1960، واجهت العامّة في المدن المشكل الوطنيّ. تمّ حلّ هذا المشكل. وبقي مشكل الترقية الاجتماعيّة. بلغ اليوم بناء المجتمع في طبقات حدّا ما، بينما منح تطوّر بيروقراطيّة الدولة المنبثقة في أغلبها من الفئات الشعبيّة الأولويّة لانبثاق حلقة متعايشة مع عالم الأعمال. بيّنت رجّة أكتوبر 1988 بأنّ العامّة في المدن لم تكن لتقبل ببنينة قوى اجتماعيّة مضادّة contre- pouvoir. إنها تبدو في صورة مجموع اجتماعي عاجز

على تقديم بدائل؛ فتحتمي بوسائل عمل سياسيّ مُحَرَّفَة عن مسارها (انبثاق شبكات غير شرعيّة مرتبطة بمشكل ضمان المعاش، تطرّف دينيّ، جريمة، خوض المغامرة، الخ.). كيف يمكن تقدير جميع هذه الظواهر التي لا ينفع معها اللجوء إلى محاربتها عن طريق الوعظ الأخلاقي؟ فهي غير سياسيّة في شكلها، وهي سياسيّة في دلالتها وهي لا تحتاج إلى تسيير أمني لكن إلى معالجة سياسيّة. لا يكمن الحلّ في تغيير وجهة قنوات التعبير عن الاحتجاج: الأحزاب، النقابات، الهيئات المنتخبة. في انتظار خلق آليّات ضبط من منظور ديمقراطيّ أو بروز ذات فاعلة قادرة على أن تتكفّل بطموحات أكبر عدد ممكن، كلّ شيء مهيّأ لقدوم فترة اضطرابات ونزاعات.

ديسمبر 1960 في الجزائر

بقلم: موريس فايس Maurice Vaïsse
ترجمة: منتهى قبسي

إنّ البرقية التي تمّ إرسالها لجميع المناصب الديبلوماسية الفرنسية في الخارج هي مهمة من حيث شكلها وسياقها ومضمونها. فقد وقّع عليها الوزير الأول ميشال دوبري وليس وزير الشؤون الخارجية موريس كوف دو مورفيل، وهو مؤشر هام على أهمية هذه الخطوة. وحدث في وقت جدّ حساس: في خريف سنة 1960، بعد سنتين من عودة الجنرال ديغول لسدّة الحكم، واستمرار الحرب الجزائرية، وتحديد السياسة الفرنسية من خلال خطابات الجنرال ديغول في 16 سبتمبر1959 فيما يخصّ حق تقرير المصير للشعب الجزائري قد خلقت تطرفا في المواقف.

إنّ أسبوع الحواجز في الجزائر العاصمة -جانفي 1960- لدليل على تصميم فرنسيي الجزائر وجزء من الجيش على خلق ضغط على السياسة الفرنسية في الجزائر. وخلال سنة 1960، قام الجنرال ديغول بتوجيه سياسته بشكل واضح نحو وضع يخضع للضغط الدولي أكثر فأكثر. بالنسبة للجنرال- و بشكل خاص سنة 1960، السنة التي يعقد فيها لأول مرّة منذ 1955 مؤتمر قمّة، في باريس!- كانت السياسة الخارجية أولوية وحرب الجزائر إعاقة.

إنّ انخراط البلد في النادي الذري (تفجير أول قنبلة ذرية في الصحراء في 13 فيفري 1960)، واكتساب قوة الردع، وعصرنة الدفاع، ومعدات عديدة لازمة لسياسة الاستقلال الوطني، ولا تتوافق مع وجود جيش فرنسي في الجزائر. وتكهّن ديغول بناء على ذلك بأنّ فرنسا سوف تصبح في المستقبل القريب في مصاف القوى العظمى كما كتب لنجله:« وحتى ذلك الحين، يجب بطبيعة الحال أن تكون الجزائر قد توقفت إلى حد ما عن ربط أيدينا » . وقام مجددا، في خطابه في 14 جوان، بتوجيه نداء لقادة الثورة غير أنّ محادثات مولان Melun (29-25 جوان) لم تقدّم شيئا: سعى ديغول أن يبينّ أنّ المحادثات رمت فقط إلى ضبط الظروف العسكرية لوقف إطلاق النار ومصير المقاتلين. ووصف الجنرال ديغول، قبل ذهابه إلى الجزائر، في 05 سبتمبر 1960، مستقبل الجزائر على شكل «جزائر جزائرية» وسقطت منه العبارة التالية: «الجمهورية الجزائرية التي ستكون يوما ما[1]» . وحدد في 04 نوفمبر، أنّ «الجزائر الجزائرية سوف تكون جزائر ذات (...) حكومة ومؤسسات وقوانين»[2]. أي أنّه من خريف 1959 إلى خريف 1960 قام ديغول بشكل واضح بتغيير مقاربته فيما يخصّ الحل اللازم لوضع حدّ لحرب الجزائر.

إنّ شهر ديسمبر 1960 حاسم جدا، فقد انتقل ديغول مجددا إلى الجزائر. ليقرر تمرير سياسته في الجزائر عن طريق استفتاء في 8 جانفي 1961. وانتظر أن تجتمع الجمعية العامة للأمم المتحدة لدراسة إدراج المسألة الجزائرية في جدول أعمالها. وفي هذا السياق المشحون وقعت أحداث خطيرة على خلفية سفر ديغول إلى الجزائر من 9 إلى 13 ديسمبر 1960، حيث سجّل في الجزائر العاصمة 96 قتيلا و 370 جريحا.

1- Charles de gaulle ,discours et messages 1958-1962,p.241

2- المرجع السابق . ص 258

إنّ الهدف من برقية ميشال دوبري Michel Debré هو تصحيح «المعلومات الخاطئة أو الانحيازية»، والتذكير بالسياسة الجزائرية لجنرال ديغول عشيّة الخطاب في هيئة الأمم المتحدة. فقد حاول التقليل من أهمية أحداث خطيرة تعتبر بمثابة منعرج حقيقي داخل المعارضة بين المجتمعين.

ألح ميشال دوبري في نقطة أولى على حقيقة أنّ الأحداث كانت من صنع « أقلية صغيرة» وأنّ «أغلبية الشعب الجزائري» موافقة على سياسة الجنرال ديغول، والتي تهدف إلى «إرساء الوفاق بين المجتمعات التي تعيش على ترابها». وفي نقطة ثانية، ألقي بعاتق مسؤولية هذه الأحداث على «إرادة بعض الأعضاء في المجموعة الأوروبية « الذين يريدون التصدي لسياسة الجنرال. ولم ينكر «الخطورة الاستثنائية « لهذه الأحداث لكنّه كرّر التأكيد على الإرادة الصلبة للحكومة لوضع حدّ لهذه الاضطرابات والاستمرار في السياسة المنتهجة.

وفي نقطة ثالثة، اتّخذ الوزير الأول حجة من هذه الأحداث، لإظهار صعوبة «الوصول إلى حلّ دائم للمشكلة الجزائرية» وتبيان أنّ «التدخّل الخارجي»- مع الإيحاء بشكل واضح إلى مناقشة القضية الجزائرية في الأمم المتحدة- سوف تكون ليس فقط غير مجديّة بل مضرة.

وكما نعلم، على الرغم من توسلات ميشال دوبري، فإنّ مناقشة المسألة الجزائرية في الأمم المتحدة لم تهدأ. فقبول دول جديدة لا يسهّل الأمور على البعثة الفرنسية، التي بقيت على أهبة الاستعداد في هذه الجلسة. وسعت الدول الإفريقية الناطقة بالفرنسية جاهدة لمنع اعتماد نص يوصي بتنظيم استفتاء في الجزائر تحت وصاية الأمم المتحدة، والذي هو من وجهة نظر الحكومة الفرنسية، بطبيعة الحال، « غير قانوني وغير مجدي». ولكن لأوّل مرة اعتمدت الجمعية العامة قرارا اعترف بحقّ

الشعب الجزائري في الاستقلال، ذلك بستة وثلاثين صوتا (من بينها خمسة أعضاء من حلف شمال الأطلسي) مقابل ثمانية أصوات، وسبعة وعشرين عضوا امتنع عن التصويت.

المراجع : (مقتصرة على الدراسات)

- Michèle Cointet, De Gaulle et l'Algérie française, Perrin, 1996.
- Mahfoud Kaddache, « Les Tournants de la guerre de libération », in C. – R. Ageron (dir), La guerre d'Algérie et les Algériens, IHTP, 1996.
- Chantal Morelle, Louis Joxe, diplomate dans l'âme, André Versaille-éditions, 2010.
- Michel Debré et l'Algérie, en particulier le texte de Chantal Morelle, Éditions Champs Élysées, 2006
- Guy Pervillé, « 1958-1962, chronique d'une fin annoncée » in Jordi, Pervillé (dir), Alger 1940-1962, Autrement, 1999.
- Marie-Claude Smouts, La France à l'ONU, Presses de la FNSP, 1979.
- Maurice Vaïsse (sous la dir. de), Vers la paix en Algérie, les négociations d'Évian dans les archives diplomatiques françaises (15 janvier 1961-29 juin 1962), Bruxelles, Bruylant, 2003.
- Maurice Vaïsse, « Une guerre perdue à l'ONU », in J.-P. Rioux (dir) La France en guerre d'Algérie, Fayard, 1992
- Maurice Vaïsse, La grandeur, politique étrangère du général de Gaulle 1958-1969, Fayard, 1998.

مسار فرنسا نحو الاعتراف بالثورة الجزائرية

ومظاهرات ديسمبر 1960

بقلم: هارتموت الزينهانس (Hartmut Elsenhans)
ترجمة: منتهى قبسي

اندلعت الثورة الجزائرية لأنه كان من الضروري على الجزائريين معالجة مشكلة سياسية تتمثل في استبدال النظام الاستعماري والوصول إلى الاستقلال السياسي للجزائر. غير أنّ الأمر تعلّق أيضا بالقضاء على الهياكل الاجتماعية التي خلقتها القوة الاستعمارية والأقليات الأوروبية في الجزائر من أجل نهب ثروات البلاد على حساب التطور الاقتصادي والاجتماعي. ومنذ بداية "الثورة" كان على الوطنيين الجزائريين محاربة القوات الفرنسية المسلحة وكذا رواسي القوة الاستعمارية في الجزائر. وانطلاقا من ذلك، فإنّ الدراسات التاريخية الفرنسية تتحدث اليوم ليس عن حرب جزائرية واحدة بل عن عدة حروب.

عندما بدأت المظاهرات الجماهيرية في 10 و11 ديسمبر 1960 في المدن الجزائرية الكبرى بدأ يصبح الوصول إلى الاستقلال وشيكا، لكنّ الشكل الذي سيكون عليه لم يكن واضحا بعد. إنّ فرنسا تمسكت بإرادتها، للوصول إلى هذا الاستقلال، بلعب دور الحكم بين التوجهات التي تدّعي وجودها في الجزائر وبأنّها تملك معها الحقوق نفسها في المبادرة. وبهذا فهي تنكر التمثيل السياسي للثورة الجزائرية والذي حققته جبهة التحرير الوطني عن طريق الثورة المسلّحة وجسّدته عن طريق تشكيل حكومة مؤقتة في سبتمبر 1958. وقد تحصلت جبهة التحرير الوطني على هذا التمثيل من خلال قدرتها على تنظيم الثورة وأيضا بتكتّل الجماهير الجزائرية حولها في المدن الجزائرية الكبرى حيث قام الجيش الفرنسي بطرد المجموعات المسلّحة وأيضا تفكيك نسيجها السياسي خلال معركة الجزائر (1956/1957).

إنّ مظاهرات ديسمبر 1960 تمثل على الصعيد الاستراتيجي والسياسي الحجة على الطابع الوهمي لجميع الجهود التي قامت بها القوة الاستعمارية لقيادة الثورة الجزائرية حسب مصالحها الخاصة. فالنتائج المزعومة التي تحصلت عليها فرنسا خلال حرب استعمارية بدأت فعليا بداية 1956 قد ذهبت أدراج الرياح مثل محاولة عزل قوات التحرير المسلحة عن قواعد الدعم داخل صفوف الشعب (المخيمات العسكرية، وتحديد المناطق)، والتخفيض الحاسم في العدد العسكري لجيش التحرير الوطني على مستوى التراب الوطني المختلفة من خلال الإجراءات العسكرية المختلفة لمخطط شال ابتداء من سنة 1959، ومخطط قسنطينة، وإصلاحات الجماعات المحلية، ومشاركة جميع الجزائريين بنفس درجة مساهمة الفرنسيين

في المؤسسات الفرنسية حديثة الإنشاء في الجزائر. وقد حصدت فرنسا خلال فترة الحرب انتصارات إستراتيجية دون الوصول إلى خلق رأس جسر داخل المجتمع الخاضع للاستعمار والذي كان بإمكانه التصدي بحزم لجبهة القوى الوطنية التي أنشأتها جبهة التحرير الوطني في مؤتمر الصومام (20 أوت 1956). إنّ ديسمبر 1960 كان بداية النهاية بالنسبة للهياكل الاستعمارية الحديثة، فقد كشف عن هشاشتها وفتح الباب أمام مرحلة جديدة نحو كفاح التحرير الوطني.

أصبح حلّ المسألة الجزائرية بداية من ديسمبر 1960 منوطا بالمفاوضات بين الطرفين، ندّا لندّ، على أساس الانسحاب الفرنسي. وكان لفرنسا التي يقودها ديغول مجددا صيغتها الخاصة، لكنها أصبحت مجرّد شكليات. وعبرت اتفاقية إيفيان (مارس 1962) عن ذلك بالعبارة التالية: « إنّ فرنسا تزعم أنها قد أبرمت اتفاقا حول وقف إطلاق النار مع حزب، هو حزب جبهة التحرير الوطني، لكنها تضبط مع هذا الحزب أيضا تفاصيل المحافظة على المصالح الفرنسية. إذا فقد أصبح الأمر يتعلق باتفاق جماعي تجد فيه الحكومة المؤقتة نفسها بمثابة حكومة متعاقدة».

لعبت مظاهرات ديسمبر 1960 دورا هاما لأنها حدثت في خضمّ مرحلة من الصراع المسلّح حيث عرفت فرنسا تطورات جديدة وخاضتها. وتعود هذه التطورات إلى قدرة جبهة التحرير الوطني على مواصلة الوجود والتواجد لمدة طويلة على الرغم من الخسائر العسكرية التي تكبدتها في مواجهة سلطة استعمارية عجزت جرّاء ذلك عن إحكام قبضتها على الجزائر. وعلى ضوء هذه الهزيمة، كان يجب على القوى السياسية في فرنسا أن

تتقدّم في إطار أهدافها من الحرب في الجزائر. وها هي فرنسا، القوة العظمى، تجد نفسها مجبرة على التكيّف مع العالم الجديد الذي يشهد توسعا كبيرا للحركات التحررية في آسيا وأفريقيا. وقد تضمّن هذا المسار الجديد إعادة تعريف للمصالح الفرنسية، وإدراك للواقع الجزائري، وإعادة تنظيم للتحالفات السياسية في فرنسا نفسها. وفي المقابل فإن هذا التغيير يجري على خلفية استقرار الأفضلية الفرنسية واستمرارية المنظور طويل الأمد والذي تشاطرته الأغلبية من الرأي العام والقوى السياسية الفرنسية.

استمرارية الموقف الفرنسي:

لا ريب في وجود موقف جوهري للقوى السياسية الفرنسية حول المسألة الجزائرية. وهذا الموقف مرتبط بتأويل الدور السياسي لفرنسا في الجزائر وفي العالم والذي لم يتغير خلال طول فترة الحرب. إنّ تطوّر الموقف الفرنسي يتمثل في تغيير هذه المقاربة المحافظة في الأساس بهدف جعلها تتوافق مع التحديات التي قد تواجهها مع جبهة التحرير الوطني والحركات التحررية في المستقبل القريب. وفي السياق العالمي الجديد، لا يمكن للقوى الاستعمارية الاستغناء عن الشرعية الديمقراطية داخل مستعمراتها مهما كان زيف هذه الأخيرة عن طريق تسليم السلطة لذوي البشرة «السوداء» أو «السمراء» والذين يمكنها وضعهم على رأس السلطة الحاكمة[1]. إنّ هذا الشرط الديمقراطي هو نتيجة وصول الاتحاد السوفياتي إلى مصاف القوى العظمى القادرة على منافسة القوة العظمى الأخرى لضمان سيطرته على العالم اللاّغربي.

1 Sharma, L.P.: The Brown Rulers. A Historical - cum - Sociological Study of Indian Affairs After Independence (New Delhi: Konark Publishers, 1988).

أصبحت في سنة 1945 القوى الاستعمارية عاجزة عن استعمار قارة آسيا من جديد؛ وليس فقط هذا الجزء من قارة آسيا الذي احتلته الامبريالية اليابانية بل هذه المناطق التي شهدت هزيمة اليابان(الصين)، وتلك المناطق أيضا التي عجز عن الوصول إليها لأنّ القوى الاستعمارية استطاعت البقاء مؤقتا بسبب تقبلها من قبل القوى الوطنية (الهند). وعلى الرغم من نقاط التفاهم المختلفة وتفضيل «ثقافة» حلفائها الغربيون، فإنّ الولايات المتحدة قد توصلت إلى نتيجة مفادها أنّه يجب محاربة السيطرة الإيديولوجية للجبهة الشيوعية عن طريق مساعدة أو قبول الوطنيين القادرين على مجابهة الشيوعيين، أو التحالفات التي يلعب فيها الشيوعيون دورا مهمّا. فإستراتيجية الغرب إذا تمثّلت في ضرب الشيوعيين وحلفائهم الاشتراكيون الثوريون على يد الوطنيين الذين يتفادون، حفاظا على مصالحهم الطبقية الخاصة، إقامة تحالفات مع الشيوعيين، وزعماء حرب الفلاحين[2].

لم يكن بإمكان فرنسا التملص من هذا التحالف الذي قد يسميه البعض الاستعمار الجديد. فقد كان من الضروري إذا المضي قدما، وإن رفض البعض هذا المنطق بدعوى أنّ الجزائر لم تكن مشكلة استعمارية بل هي جزء لا يتجزأ من الجمهورية الفرنسية. وكما صرّح فرانسوا ميتيران، في نوفمبر 1954، أنّه حتّى أفريقيا السوداء الفرنسية هي جزء من الجمهورية الفرنسية «من دونكرك إلى الكونغو». ولكن توجد في الجزائر مصالح يجب المحافظة عليها، والمحافظة على هذه المصالح هي بمثابة الشرط الذي يسمح بخوض مسار لتشكيل كيان

2 Wolf, Eric R.: *Peasant Wars in Twentieth Century* (New York: Harper & Row, 1968)

حكومي تعترف به القوى العظمى العالمية الأخرى، أمّا البديل فهو السيطرة على الحكومة الثورية.

وتتعقد هذه المصالح في الجزائر مع وجود أقلية من السكان ذوي الأصول الأوروبية، وهو الأمر الذي تعترف به القوى الأخرى، ومن بينها الصين والهند والاتحاد السوفياتي مع بداية الصراع[3]. فأحسّت فرنسا بأنّ من حقها الاستفادة من انسحابها وذلك بالمساهمة في تحديد الشكل الجديد الذي ستكتسبه الجزائر الجديدة، وإن كان هذا الشكل، سيكون على المدى الطويل وبالنسبة للعديد في فرنسا، هو الاستقلال.

إنّ غالبية الرأي العام في فرنسا رفض البديل المتمثل في استيفاء الشرط الديمقراطي عن طريق إدماج الجزائر داخل أمّة فرنسية تتسع لتسعة ملايين مسلم في الجزائر. والغالبية العظمى من القوى السياسية الفرنسية رفضت أيضا فكرة استقلال الجزائر ببساطة وناشدت حلا وسطا. ونجح ديغول، بداية من مظاهرات 1960، في التوصل إلى جمع مساندة قواته للحلّ الوسط بتقديم الاستقلال بالتفاوض مع جبهة التحرير الوطني. إنّ مجموع الأهداف التي سعت نحوها فرنسا خلال الحرب قبل سنة 1960، على اختلافها وتطورها، صبّت كلها في اتجاه واحد: إنكار وجود جبهة التحرير الوطني لإيجاد وسيلة أخرى غير التفاوض معها. ومن جهتها، فإن جبهة التحرير الوطني رفضت أيّ ترتيب في مؤسسات النظام الاستعماري، وإن كان ذلك من شأنه أن يسنح لها بالنضال في إطار جديد إلى جانب قوى سياسية أخرى في الجزائر. فقد أرادت جبهة التحرير

3- أستند هنا إلى مرجع Elsenhans, Hartmut: «حرب الجزائر 1954-1962 . التحول من فرنسا إلى أخرى. المرور من الجمهورية الرابعة إلى الجمهورية الخامسة» (Paris : Published,2000) ص 101، 127. سوف تتم الإشارة إلى هذا المرجع في بقية المقال بالأحرف : HE p

الوطني أن تكون الممثّل الوحيد للشعب الجزائري، وقد حسمت مظاهرات ديسمبر 1960 الموضوع وإن انطلقت عفويا دون تأطير أولي من الجبهة، على الأقل في الجزائر العاصمة.

إنكار الأمة الجزائرية:

بعد سنة 1945، أصبح لزاما على كلّ قوة خارجية أن تبرر تدخّلها داخل أرض ذات أمّة. إنّ الدولة المستعمَرة ليست جديرة بأن تحكم بنفسها لأنّها مجردة من هذا الحقّ، وعلى هذا الأساس استعمرت أفريقيا جنوب الصحراء في نهاية القرن التاسع عشر. حيث اعتبرت هذه الدول متخلفة عن الحضارة وتعزوها البنية السياسية اللازمة. وقد تمّ تطبيق هذا المبدأ أيضا على اليابان وألمانيا بعد سنة 1945 للسماح لهما بالاستفادة من إعادة التأهيل السياسي والاجتماعي الذي يفرضه المنتصر. وبما أنّ هذه الحجج لم تكن لتنطبق على الجزائر فقد كان من الضروري الادّعاء بأنها ليست أمّة وأنّ الشعب الجزائري لا يمكن تمثيله سياسيا كما كان الحال بالنسبة لألمانيا في بداية القرن التاسع عشر. وقد كان بحث فرحات عباس دون جدوى عن الأمة الجزائرية صدى لتعليق شيلر schiller الكاتب القومي في القرن الثامن عشر: «أن تكونوا أمة، أيها الألمان، أمر تبحثون عنه دون جدوى». وإذا كان لا بدّ للأمة أن تفرض نفسها فيمكن أن تكون الحجة هي أنّ هذه العبارة لا تتعلق بالشعب الحقيقي الذي يرضخ تحت «القوة والرعب» وهذه الحجة التي تمّ تطبيقها على الجزائر.

إنّ إنكار فرنسا للجزائر بصفتها أمة هو أمر يتعلق إلى حدّ كبير بالقيمة الكبيرة لهذا المفهوم في التعريف الذي تعطيه فرنسا لنفسها في إطار المبدأ اليعقوبي (الجاكوبي).

ومع التراجع الذي خلقه وصول إمبراطوريات متعددة العرقيات مثل الصين أو الهند إلى مصاف القوى العظمى، ووجود دول في العالم معظمها متعددة العرقيات، وتزايد وجود الأقليات المحلية والعرقية في الحياة السياسية للدول التي كانت حتى وقت قريب تعتبر متجانسة، واكتشاف أولوية التضامن المحلي، صار التعريف اليعقوبي الفرنسي للأمة آيلا للسقوط[4].

ادّعى المعمّرون، خلال حرب الجزائر، أنّه على خلاف تونس والمغرب لم تكن الجزائر أبدا دولة (كما كان يقول تشرشل عن الهند) غير أنّها كانت تتكون من جماعات متنوعة تحتاج للوجود الفرنسي لحكمها. فقد اعتبرت فكرة الأمة الجزائرية اختراعا من لدن مثقفين مهاجرين من خلال هجرة جزائرية نحو فرنسا غير قادرة على الاندماج. وقبل حرب التحرير، كان مفهوم «الجزائريين» لازال متداولا في الخطاب الإداري والسياسي في فرنسا، لكن كان الحديث بالأحرى عن العرب وإن تعلق الأمر في الغالب بالقبائل، وذلك حين يُراد استثناء السكان غير الأوروبيين في الجزائر من الهيئة السياسية الفرنسية. ويتم تصوير الغير عن طريق صور لقبائل بعيدة ومجتمعات دينية تفتقر للحسّ الجزائري الجماعي. إنّ إنكار طابع الأمة على الجزائريين ضروري لفهم تطور إيديولوجية الحركة الجزائرية ضد الاستعمار: يجب عليها إثبات أبدية الأمة الجزائرية من أجل المناداة بالمساواة مع المستعمر.

وجدت جميع التيارات السياسية في فرنسا، بسبب المبالغة في تقييم مفهوم الأمة في الخطاب اليعقوبي والجمهوري

4 Geertz, Clifford: «What Is a State If It Is Not a Sovereign? Reflections on Politics in Complicated Places", in: *Current Anthropology*, 45, 5 (décembre 2004); pp. 577-584.

والفرنسي، صعوبة في تقبّل مفهوم الأمة الجزائرية، ليس فقط المعمرين المحنّكين ولكن قوات اليسار اليعقوبية. وقد كان الإشكال أقلّ وطأة على القوات التي لم تكن حليفة للنواة الصلبة للمعمرين، ولا عضوا في الحلف الجمهوري الذي تشكّل خلال النضال في قضية دريفوس[5] (lutte dreyfusiste) في بداية القرن العشرين بمن فيهم كاثوليكيو الحركة الجمهورية الشعبية (MR)، والحركة الكاثوليكية بجميع فروعها والتي استطاعت أن تصعد في السلم السياسي من خلال صراعها ضدّ الفاشية أمام الاحتلال الألماني. وظهر خطاب لمحاولة مجاراة العصر، داخل اليسار اليعقوبي والمركز الكاثوليكي المشترك، متظاهرا بأنه يريد تجنيب الجزائريين والدول المستعمَرة الأخرى الخطوة القومية باتهام القومية بإعطاء الأولوية للتحرير الجماعي على حساب الاستقلال وبالتالي على حساب الحرية الفردية.

كان لإنكار الأمة الجزائرية بعدا في غاية الفاعلية، فقد شكّل خلفية لجميع المشاريع الفرنسية الهادفة لوضع الجزائر في وضعية تمنحها الدولة الفرنسية بموجب ما يقتضيه واجبها تجاه حماية مختلف الجماعات التي تتشكّل منها الجزائر. واشتركت كل هذه المشاريع في نقطة وهي رفض حق الجزائر في تحديد مستقبلها ديمقراطيا عن طريق الاقتراع العادل والمتعارف عليه، وإن كان هذا الاقتراع من صنع فرنسا. إنّ بعض هذه المشاريع أعطت صلاحيات لممثّل فرنسا شبيهة بحقّ كلّ محافظ فرنسي في تعطيل قرار المجلس العام بسبب خرق الدستور الجمهوري. وبما أنّه أصبح واضحا أنّ التجمع الجزائري من الممكن أن يستفيد مباشرة من شرعيته فقد بدأ منذ سنة

5 **ألفريد دريفوس** ضابط في الجيش الفرنسي أثار جدلا حادا في الأوساط الفرنسية ومن اسمه اشتق اسم أنصاره Dreyfusiste.

1956 مخطط تجزئة الجزائر بخلق مقاطعات ذات هيئات برلمانية وتنفيذية، كان يراد منها على ضوء الاختلافات العرقية في الجزائر، أن تخلق خلافات حول النشأة المستقبلية للمؤسسات الجزائرية. فسوف يرفض القبائل تولّي الأغلبية العربية الحكم في الجزائر، والغرب الجزائري سيصوّت عكس الشرق الجزائري، والأقلية الأوروبية سوف تلعب على وتر الانحياز بين القوى الداخلية. وفي أسوأ الحالات يمكن لهذه التجزئة أن تكون أساسا لتقسيم الجزائر وفق الآراء المتفاوتة بين المؤسسات المختلفة للقطاعات. وبالرغم من الثوابت الكبيرة بين المشاريع الموضوعة بين 1957 و1960، فإنّ مشروع الجزائر الذي سيقترحه ديغول للاقتراع في جانفي 1961، والقانون الصادر في 14 جانفي 1961، والذي ينظّم مؤقتا المؤسسات في الجزائر حتى تقرير المصير، لم يأت على ذكر منع فكرة سلطة تنفيذية وسلطة تشريعية على مستوى الجزائر العاصمة. ولا ريب في أنّ مظاهرات ديسمبر 1960 كان لها دور في هذا الخيار.

بدأت فرنسا، تحت ضغط الحرب، تتكيف تدريجيا مع الواقع الوطني الجزائري باستخدام عبارات مثل: «الحق في الاستقلال»، «الواقع الوطني الجزائري»، أو «الشخصية الجزائرية». وقد تمّ انتقاد الحزب الشيوعي الفرنسي طويلا بسبب امتعاضه في هذا الصدد. فقد تحدث، مع نهاية الثلاثينات، عن أمّة جزائرية في طور النمو، والتي يجب أن يكون أوروبيو الجزائر جزءا منها، وهؤلاء عارضوا بشدة هذه المشاركة من أجل المحافظة على مصالحهم، وحتى ديغول لم يغيّر اتجاهه إلا في نهاية سنة 1960.

ففي خطابه بتاريخ 16 سبتمبر 1960، كان لازال يتحدث عن «مجتمعات متنوعة، فرنسية، عربية، قبائلية ومزابية...

الخ، تتعايش فيما بينها داخل البلاد». وخلال خطابه في باتنة في مارس 1960، تحدث عن «جزائر جزائرية» وصفها بأنها مختلفة عن الضواحي الفرنسية الأخرى[6]. وتحدث في خطاب 4 نوفمبر 1960 عن جمهورية جزائرية ينكر سابق وجودها لكنها «ستكون موجودة يوما ما»، حيث أضاف هذه الكلمات الأربعة الرئيسية بعدما أطلع الوزير الأول دوبري على نصّه. ودعا في 10 ديسمبر من تلمسان «الجزائريين من جميع الشرائح»[7] لكنه لم يعد يرى مجتمعا متنوعا بين المجتمع المسلم الذي أصبحت وحدته مسلّما بها. وبعدها بيوم فقط قال في مدينة البليدة: «من واقع الثورة، أصبح لشعب الجزائر المسلم في غالبيته، ضميرا لم يكن يملكه من قبل»[8].

هذه هي نتيجة مظاهرات ديسمبر 1960: رضخت فرنسا لواقع وجود أمّة جزائرية سوف يتوجب التعامل معها من الآن فصاعدا. وانطلاقا من هذه النقطة بدأت فرنسا مفاوضات تدّعي فيها التجرد من الدفاع عن دورها كحكم، ولكن الدفاع فقط عن مصالحها الخاصة بما فيها بطبيعة الحال مصالح الأقلية الأوروبية، وهو موقف لم ترفضه جبهة التحرير الوطني أبدا (HE 863).

استيعاب أن الحرب لا يمكن أن تربح:

في بداية حرب الجزائر قلّة من الناس من آمن بأنّ المتمردين سوف ينتصرون. «هؤلاء الرعاة رعاتي!» هذا ما سمعه الدكتور جبالي أحد رموز المقاومة الجزائرية من أحد أقربائه. إنّ انخراط الوطنيين المعتدلين في الكفاح المسلّح لم يأت إلاّ بعد أشهر من

6 - Le Monde, 6 mars 1960; p.1
7 - Le Monde, 11/12.12. 1960 ; p.3)
8 - Le Monde, 13.12. 1960, p.4.

استقالة المنتخبين المسلمين (ابتداء من أوت 1955)، وانضمام فرحات عباس من حزب الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري وتوفيق المدني مع العلماء المسلمين (أفريل 1956) وكذا بالنسبة للمصاليين في الجزائر والذين رفضون تدميرهم (1956).

ظنّ مناداس فرانس والحزب الشيوعي في فرنسا بأنّ الإصلاحات الاقتصادية، والاجتماعية والسياسية «الجريئة» في الجزائر كفيلة بالحفاظ على دور الحكم الذي تلعبه فرنسا، والتي ستُظهر من خلال هذه الإصلاحات قدرتها على القضاء على عدم المساواة التي يفرضها النظام الاستعماري. وحتى الشخصيات التي خارج دائرة الشكّ، لكونهم ضد الاضطهاد مثل بيير فيدال – ناكييه، كانت لا تزال تتمنى أن يكون النصر حليف فرنسا[9]. غير أنّ جبهة التحرير الوطني هي المنتصرة. فالجبهة تمسك بزمام التراب الجزائري منذ ربيع 1956 بشكل واسع وتجد نفسها قادرة على إطلاق مظاهرات جماهيرية مثل إضراب المدارس، وإضراب التجار بدءا من صيف 1956. وعندما اعتمد المتشددون من الأوروبيين قرار الرد الإرهابي عن طريق عمليات داخل مدينة الجزائر كانت جبهة التحرير الوطني بالمرصاد.

واستطاع حزب جبهة التحرير الوطني في الأرياف أن يخلق دولة – مضادة سوف تسميها القوات الاستعمارية بالمنظمة السياسية- الإدارية. وتتفاوض الحكومة الفرنسية مع ممثلي المنظمة الإدارية السياسية للجبهة على مستوى الأحزاب السياسية (الفرع الفرنسي للأممية العمالية SFIO – جبهة التحرير الوطني) من أجل الوصول إلى حلّ دون الاضطرار إلى

9- Au moment de Suez, dans les milieux que je fréquentais à l'époque, c'était le style : Fate ma fate presto", Compte-rendu de l'entretien avec Pierre Vidal-Naquet in Ouaïssa, Rachid: *Les carnets d'Hartmut Elsenhans: La guerre d'Algérie vue par ses acteurs français* (Alger: Casbah ed., 2009), p.91.

القيام بتنازلات فيما يخصّ الأهمّ، أي حق الجزائر في تقرير مصيرها لوحدها .HE 848f).

وتحت تأثير الأقلية الأوروبية، التي قذفت رئيس المجلس بحبات الطماطم خلال زيارته إلى الجزائر في 6 فيفري 1956، بعثت فرنسا جيشها. ونجحت في احتلال الجزائر مجددا وإحكام السيطرة عليها بفرض الحصار عن طريق ما يسمى بخطة المربعات. وتمكنت من العصابات داخل المدينة خلال معركة الجزائر عن طريق قمع شرس، مع تعميم التعذيب، وتشكيل ميليشيات أوروبية، ومحو حقوق الإنسان بعيدا عن أحكام الدستور الاستثنائي الذي أسسه نظام حكومة الطوارئ التي انبثقت في الأشهر الأولى من الحرب (الخطف والقتل العشوائي). كما قامت بتوسيع نظام مراقبة على سكان الأرياف مع تعميم الفروع الإدارية للأقسام الإدارية المتخصصة SAS [10]. وبتجميع ثلث سكان الأرياف داخل مخيمات خلف الأسلاك الشائكة و»حماية» باقي القرية بالطريقة نفسها. وباستخدام العصا والجزرة، اقترح الجيش الفرنسي التنمية الاقتصادية والاجتماعية من أجل إرساء منظماته التي تهدف لضمان السيطرة على الشعب حسب الثلاثية الحماية-التنظيم-الالتزام في نظرية الحرب ضد التخريب. ومن خلال التحكم في معظم الجزائر وغلق الحدود مع تونس والمغرب عن طريق حواجز حدودية (خط موريس... الخ) كان باستطاعة فرنسا البدء في مطاردة قوات جيش التحرير الوطني عن طريق محاصرة السلاسل الجبلية واحدة تلو الأخرى، انطلاقا من الغرب (مخطط شال).

10- Sections administratives spécialisées (NDLR)

وعلى الرغم من حقيقة أنّ القوات الاستعمارية قد استطاعت أن تقضي على جزء كبير من الإمكانيات العسكرية لجيش التحرير الوطني في الجزائر بتخفيض عدد السلاح الحربي إلى 3000[11]، وحرق الجبال في الداخل[12]، بالإضافة إلى توظيف عدد مهم من المساعدين المسلمين، فإنّ الجهد العسكري لم يأت بنتيجة (HE 560-569) . لم ينجح شال حتى في تحويل هذه المجموعة من المساعدين، أو العملاء كما نجدهم في جميع ثورات التحرير، إلى حزب سياسي كما أراده لخلق قاعدة شعبية مسلمة للجزائر الفرنسية. والأشد وطأة أنّ عدد الذين كانوا على استعداد للترشح على المستوى المحلي- الانتخابات البلدية في أفريل 1959، والانتخابات الإقليمية في ماي 1960- كان قليلا جدا. فلم يكن هؤلاء المرشحين يمثلون أحدا باستثناء أنفسهم، ومعظمهم كان من صنع الجيش. وعلى الرغم من جميع الجهود نحو الوطنيين المعتدلين فإنّ هؤلاء لم يقبلوا بالتعاون لتسهيل الانتقال من دون موافقة جبهة التحرير الوطني. إنّ لجان المنتخَبين التي تشكلت سنة 1960 بعد كثير من التردد للحصول على شريك في الحوار، لم تكن توحي أبدا بلعب دور سياسي مستقل.

نجحت جبهة التحرير الوطني، خلال أوّل سنتين من الحرب، في تحقيق مضاد لاندماج الجزائريين الحزب-الأمة[13]، وكان بإمكان فرنسا إسكات الجزائريين الملتفين حول جبهة التحرير الوطني. وكان بإمكانها أن تفرض عليهم قبول الإجراءات

11-Pierre Vidal-Naquet in *Vérité-Liberté*, février-mars 1962, p. 1

12- *Benchérif, Ahmed:* L'aurore des mechtas. Quelques épisodes de la guerre d'Algérie (Alger: SNED, 1962); p.88. حشد السكان وتجميعهم قد خنق فعليا الجبال:

13- Bedjaoui, Mohammed: La révolution algérienne et le droit (Brüssel, 1961); p.85

الفرنسية لعدم وجود البدائل، لكنها لم تتمكن من إيقاف مضاد- الاندماج الدفاعي. وحتى في أحرج الأوقات التي عرفتها جبهة التحرير الوطني كان سكان الأرياف الجزائريون ملتفون بثبات حول الجبهة [14]، وفشل برامج توزيع الأراضي الذي بدأته فرنسا منذ 1956 لدليل على ذلك. ما كان من الممكن إعلان انتصار السلاح الفرنسي ولا ادّعاء أنّ جبهة التحرير الوطني سوف توقف بالرعب الانفراج السياسي. فبعد انتخابات المقاطعات، سرّعت فرنسا خطاها حول الجزائر الجزائرية مع الادّعاء دائما بأنّها لن «تسلّم» الجزائر «للمتمردين» . إنّ مظاهرات ديسمبر 1960 حوّلت مضاد- الاندماج الدفاعي إلى تكاتف عام حول قضية جبهة التحرير الوطني إذا إلى مضاد- اندماج دفاعي. إنّ مظاهرات ديسمبر 1960 تمثل نصرا للوطنيين الجزائريين وتشكّل بذلك ديان بيان فو الفعلي للجيش الفرنسي في حرب الجزائر.

أوهام الرأي العام الفرنسي:

لماذا ترفض فرنسا ردّ الشعب الجزائري في سنة 1956، أي التفافه حول جبهة التحرير الوطني سنة 1956؟ ولماذا تشنّ حربا ضد شعب بأكمله تفوقه على الصعيد العسكري فيما تقبل الخسارة السياسية سنة 1960؟ ذلك أولا لأنّ فرنسا دخلت في مأزق إيديولوجي ما كانت لتخرج منه إلاّ برفض الديمقراطية أو قبول تمثيل جبهة التحرير الوطني.

إنّ الاستعمار يبرّر وجوده من خلال مفهومين اثنين. هنالك مستعمرو ما قبل الرأسمالية وما قبل البورجوازية الذين يؤمنون

14- Pecar, Zdravko: «Réflexions sur la révolution algérienne», in: Touili, Mohammed (ed.): Le retentissement de la révolution algérienne (Alger; Bruxelles: ENAL/GAM, 1985); p.287.

بتفوّق العرق الأبيض الذي يجب أن يسود الشعوب من الأعراق الدونية العاجزة عن الحكم بنفسها، يجب فرض السلطة على هؤلاء بالقوة والعدالة. ما عاد من الممكن مجاراة هذه المفاهيم، بعد سنة 1945، سواء داخل الدولة الاستعمارية، بعد تجربتها الخاصة بالتجند في المقاومة ضدّ الفاشية، أو على الصعيد العالمي. إنّ من يريد الاحتفاظ بالنظام الاستعماري يستوجب عليه تطوير بديل يقبل المساواة بين الأعراق والديمقراطية.

وتظهر هنا فقط مكانة نظرية الحرب ضدّ التمرد أو ضدّ الثورة (HE 384-398). إنّ تجنيد الشعب في صفوف العدو يفسرّ بالتنظيم والتعبئة الفكرية لهذا الأخير[15]. ويجب بالتالي كسر هذه القبضة بتفكيك هذه التنظيمات المعادية عن طريق القبضة على الذات باستخدام نفس طرق التنظيم والتعبئة الفكرية. والمصداقية ستكون من نصيب من يثبت أنه سيبقى. فقط ضمان البقاء هو الذي قد يعطي مصداقية لسلطة العقاب في حالة إذا ما وجد الشعب نفسه غير مضطر لإتباع أوامر «قوات الأمن».

ومن أجل إعطاء مصداقية للتهديد القائم بشأن بقاء فرنسا، فإنّ الجيش الفرنسي الذي لا يمكنه الاستمرار في الجزائر فقط اعتمادا على الأسس الاقتصادية، والعسكرية والسياسية التي يضعها هنالك، فعليه أن يتأكد من دعم المستعمرة. إنّ حرب الجزائر ليست حربا أهلية حيث تتواجه سلطتين كلّ بقواعدها المحلية، لكنها حرب تدخّل وهذا ما تثبته المطالبة الدائمة والملحّة من فرنسا للتخلص من أي شكل من أشكال معارضة الحرب داخل فرنسا. فقد صارت الحرب في الجزائر عبئا على الهيئات الفرنسية، وهذا يحدّ من بريق مذهب الحرب ضد التمرد والذي

15- Trinquier, Roger: *La guerre moderne* (Paris: Table Ronde, 1961).

حاول الجيش خلقه في فرنسا من خلال شبكة مؤسسات كاملة تبدأ من «المكتب الخامس» حديث الإنشاء في فرنسا نفسها على مستوى النواحي العسكرية (1957)، و صولا إلى منظمات قدامى المحاربين، ومرورا بتعدّد الملتقيات واللجان التي تقلّد اليسار.

إنّ إعادة قولبة المذهب الاستعماري القديم على شكل مذهب الحرب ضد التمرد قد أثّر رغم كلّ شيء، ولو مؤقتا، على باقي الرأي العام الفرنسي الذي آمن بحجة نشر الحضارة وهي صورة برّاقة تعرّف بها الامبريالية الفرنسية نفسها منذ نهاية القرن التاسع عشر. وهذا هو النوع الثاني من التبريرات الاستعمارية: فالاستعمار يحمل مهمة حضارية تمثل عملا خيريا تقوم به فرنسا، فهو يرفع المستوى الاقتصادي والاجتماعي للدول المستعمَرة.

يتمّ تفسير الإحباط الجزائري، في هذه النسخة الثانية لتبرير الاستعمار، بعدم كفاية العمل الفرنسي. وتوجّه أصابع التهام أيضا لفرنسيي الجزائر الذين هم سبب في إيقاف تطور الأعمال الخيرية الفرنسية، وللبقاء في الجزائر يجب تكثيف هذه الأعمال الخيرية. وظهر أيضا في فرنسا مسار من صحوة الضمير حول الظلم الاقتصادي والاجتماعي المسلّط على الجزائر، والاستيلاء على الأراضي الخصبة من قبل المعمرين، وضعف الصناعة، ونقص مناصب العمل، والتمييز ضد المسلمين في سوق العمل الخ. ومن هنا تشكلت قاعدة سياسية من أجل برنامج تنمية واسع والذي عرف ذروته مع مشروع قسنطينة في أكتوبر 1958 على أسس المنظور العشري للتنمية في الجزائر[16].

16- Ministère de l›Algérie: Perspectives décennales de développement économique de l’Algérie (Alger: Imprimerie Officielle, 1958)

لا شكّ في أنّ هذا المشروع من حيث الوسائل والمفاهيم (التخطيط لروابط ما بين اقتصادية انطلاقا من مشروع تصنيع يتم التوصل إليه بعد أربعة سنوات) لم يكن فحسب مبتكرا لكنه الوحيد من نوعه في سياسات التنمية لدى القوى الرأسمالية الغربية. وكثير من مظاهر هذا المشروع تمّ اعتمادها بحذافيرها من قبل مخططات التنمية التي أطلقتها الجزائر المستقلة. حيث حمل نهج تيليملي طويلا، بعد الاستقلال، اسم الرجل الثاني في الإدارة الفرنسية المكلف بتنفيذ هذا المخطط – صالح بوعكوير[17]-. غير أنّ مؤيدي هذه النظريات التطورية كان عليهم التنبه إلى أنّ الشعب الجزائري قد تحالف مع جبهة التحرير الوطني، ربما بسبب التدهور المعيشي الذي خلقه الاستعمار، لكن خاصة لأنّ هذه الجماهير قد تشربت صحوة سياسية لم يعد من الممكن استبدالها بالانضمام إلى أعمال تنمية تقوم بها القوة الاستعمارية للتصدي لجبهة التحرير الوطني.

إنّ الأفكار الخاصة بالتنمية في الجزائر شحيحة في الخطاب الفرنسي، وهي مليئة بالتلميحات والتناقضات. غير أنّ المهم في كلّ ذلك أنّه خلال سنوات الحرب أخذت المسألة الجزائرية طابعا سياسيا داخل فرنسا نفسها، وحتى في أوساط المؤيدين للمذهب التطوري. وأرى بُعدين اثنين: تغيرّ النظرة إلى جبهة التحرير الوطني والأوجه التي يتمّ بها تقديم الجزائريين.

لم تكن جبهة التحرير الوطني معروفة مع بداية الحرب في الجزائر، ولا أحد يعرف قادتها. فهنالك حديث عن قتلة، وفلاقة، وإرهابيون، ومتمردون في أحسن الحالات. وقد تغيرّ هذا الخطاب مع بداية سنة 1957 لاسيما بعد سقوط حكومة موليه سنة

17 - أعيد تسمية الشارع باسم كريم بلقاسم عام 1992 خلال فترة حكم محمد بوضياف للجزائر.

1957، ثمّ ظهرت مسألة ممارسة التعذيب التي راحت تتزايد. إنّ حرب الجزائر قد أدت إلى هزّ الصورة الذاتية لفرنسا التحررية والتي تعرّف نفسها على أنها قوة عالمية تقف ضدّ الفاشية. وبخلاف ألمانيا التي تنافس على الريادة في أوروبا الغربية، فإنّ فرنسا قد أظهرت قدرتها على القيام بانحرافات استبدادية داخل المسار الصعب للتكيف مع عالم جديد صار فيه لزاما على القوى الأوروبية التي أصبحت أضعف أن تتحد، وبات على فرنسا، بالنظر إلى ماضيها، من الضروري أن تلعب دورها الطبيعي في القيادة[18].

بدأت الصحافة الفرنسية، ابتداء من سنة 1957، بالحديث تدريجيا عن المواقف السياسية لقادة جبهة التحرير الوطني. وقد تسارعت هذه الحركة ابتداء من سنة 1958 ولاسيما منذ تبادل وجهات النظر بين ديغول والحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية بعد عرض «سلام الشجعان» (أكتوبر 1958). واعتبارا من محادثات مولان Melun (المحادثات الرسمية الأولى من نوعها مع ممثلين للحكومة الجزائرية المؤقتة، جوان 1960)، ظهرت جبهة التحرير الوطني على أنها ممثل سياسي. وبدأت المواقف التطورية شيئا فشيئا بالانتباه لمفهوم الأمة الجزائرية التي كانت تملك إرادة سياسية، غير أنها لم تقبل كون جبهة التحرير الوطني الممثّل الوحيد لهذه الأمة.

إنّ القوة السياسية الوحيدة في فرنسا والتي تملك قاعدة انتخابية واسعة هي الحزب الشيوعي الفرنسي، الذي تصدّى لمنطق الحرب على الأقل منذ ماي 1956، والذي عكس

18- تنبثق هذه الصورة عن ملاحظاتي غير الحسابية بعد. سيكون من المفيد إجراء تحليل كمي للمحتوى للصحف الفرنسية الإقليمية والباريسية، مما ينتج عنه الصحف ذات الاتجاه الكاثوليكي والصحف الباريسية ذات الاتجاه الليبرالي قد اتبعت هذا المسار أسرع من بقية الصحافة الفرنسية. لكن الاتجاهات المذكورة تمظهرت في كل مكان.

تطور الرأي الفرنسي من خلال حملته الإعلامية. خلال السنتين الأولتين، كثر الحديث خاصّة عن المشاكل الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر. وحين انفجر التنديد بعمليات التعذيب تبع الحزب الشيوعي الفرنسي الموجة وتقبّل إذا أهمية هذا الخطاب للحصول على مزيد من التأييد. إنّ المزج بين مختلف هذه المواضيع قد استمرّ إلى غاية صيف 1960، مع حجة أنّه لا يمكن كسب الحرب (على شكل إلحاح على تواصل الهجمات في حالة تزايد تأييد الجزائر الفرنسية داخل الرأي العام). وعلى إثر اللقاءات بين الاتحاد العام لطلبة فرنسا (UNEF)، والاتحاد العام للطلبة المسلمين الجزائريين (UGEMA) في 6 جوان 1959 وتصريحهما المشترك قام الحزب الشيوعي الفرنسي بالتخلي عن شعار "الحرية للجزائر" وإتمامه بشعار " التفاوض في الجزائر". فقد تيقّن الحزب أنّ الرأي العام أصبح يتقبّل ضرورة إيجاد حلّ سياسي يتمّ التفاوض عليه مع جبهة التحرير الوطني. وقد كان من الضروري المساهمة في تحويل ذلك إلى أمر ملموس بتشكيل تحالف واسع في أوساط هذا الرأي مع مواقف تطورية.

جاءت مظاهرات ديسمبر 1960 في وقت كانت فيه أغلبية الرأي العام الفرنسي مقتنعة بفكرة أنّه من المهم إشراك الحكومة الجزائرية المؤقتة في حلّ سياسي، لأنّها تمثّل الثوار الذين نجحوا في طرح القضية الجزائرية. فقد أشارت المظاهرات إلى أنّ الاتصالات مع جبهة التحرير الوطني لا يمكن أن تحدث إنّ تمّ إنكار شرعيتها كممثّل للشعب الجزائري. وحتى قبل مظاهرات ديسمبر 1960 في العاصمة، فقد بدأت تظهر ملامح تحالفات قوات اليسار في فرنسا لصالح المفاوضات في الجزائر. ويجب

النظر إلى سياسة ديغول الرامية لإعادة التواصل مع جبهة التحرير الوطني بعد المظاهرات الجماهيرية في العاصمة، على أنها تهدف لتطوير الرأي العام الفرنسي.

طرق إعادة تعريف المصالح الفرنسية في الجزائر:

الجزائر الفرنسية لم تعد تفيد بقاء فرنسا كقوة عظمى.

تغيرت خلال حرب الجزائر احتمالات بقاء فرنسا في مصاف الدول العظمى في العالم بشكل نوعي، وليس لذلك علاقة كبيرة مع مسألة الأهمية الاقتصادية في الجزائر. ومن المؤكد أنّ الأوساط الصناعية والمالية الفرنسية لها مصالح في الجزائر تودّ المحافظة عليها. وهنا يأخذ الخطاب حول أهمية السوق الجزائرية ركائزه. إنّ هذا الخطاب على الرغم من ذلك هو بالأحرى عبارة عن التعبير عن واقع أنّ الأوساط "المحافظة" في فرنسا تعتبر الجزائر ملكية رئيسية للإمبراطورية الفرنسية، وهذه الأخيرة هي بمثابة قاعدة لدور فرنسا كقوة عالية. وبما أنّ الوجود الجزائري في فرنسا أمر طبيعي، فلما لا تبرر هذا الوجود بحجة الأهمية الاقتصادية. والواقع أنّ الجزائر هي بالأخصّ سوق للقطاعات الأقلّ ديناميكية في الصناعة الفرنسية-232 HE) (241. وقد تطورت هذه السوق خلال الحرب بسبب المصاريف الموجهة لوسائل الردع (مصاريف الجيش)، لكن ليس من شأن هذا النمو أن يشكّل إضافة ملموسة لعصرنة الإمكانيات الصناعية الفرنسية. فهي فقيرة جدّا من حيث الإمكانيات مقارنة بما تقدّمه السوق الأوروبية السائرة نحو التحول إلى سوق مشتركة، وهذه الأخيرة تمثّل خطوة لابدّ منها لنشر الصناعات الفرنسية الحديثة والسماح لها بالتنافس في السوق العالمية.

انتبهت فرنسا خلال المفاوضات حول السوق المشتركة: جميع شركائها قطعوا روابطهم مع مستعمراتهم ما عدا فرنسا

التي فضّلت القيام بتنازلات لفلاحيها بدلا عن القيام بتنازلات لمستعمراتها في 1956/1957[19]، ثمّ إنّ الجزائر الشمالية ليست مصدرا مهما للمواد الأولية: الخمور، التصدير المربح، تحقق أرباحا لأنها محمية في السوق الفرنسية، مثل القمح بسبب تنظيم الأسواق الفلاحية منذ الأزمة الاقتصادية خلال الثلاثينات. الحلفاء والفلين تحت ضغط المنتجات المصنّعة. والمواد الأولية المعدنية في الجزائر أقلّ من التي بدأ اكتشافها في باقي المستعمرات الفرنسية. وأصبحت الشركات الفرنسية النشيطة في الجزائر تنسحب من هذا المجال وتتعداه إلى غيره[20]. وغدت هذه الشركات أكثر انتباها لمخاطر النتائج السياسية الوخيمة، العائدة لتمديد الحرب، على علاقات فرنسا مع هذا العالم الثالث الأكثر أهمية والذي يستميت في طلب إنهاء الاستعمار.

يمثّل البترول الجزائري وحده منفعة للصناعة الفرنسية. وبذلت فرنسا حتى سنة 1960 قصارى جهدها لتحضير فصل الصحراء الجزائرية عن الجزائر في حال ما أدّى التحرّك السياسي إلى الاستقلال، وهذا بالتزامن مع المستعمرات الفرنسية الأخرى المحاذية للصحراء الكبرى(ديسمبر 1956، تأسيس المنظمة المشتركة للمناطق الصحراوية OCRS).

إنّ رفض الشركات العالمية الكبرى المشاركة في تطوير آبار الصحراء الجزائرية فتح الباب أمام تفوّق القطاع العام الفرنسي الذي يعكس صورة براقة لما يصطلح عليه بـ: natioal-

19- Guillen, Pierre: «L›avenir de l›Union Française dans la négociation des traités de Rome», in: *Relations internationales*, 89 (printemps 1989); p. 109. Boussuat, Gérard: «Guy Mollet: la puissance française autrement», in: *Relations internationales*, 57, 1 (printemps 1989); p. 33.

20- Bonin, Hubert: «Les milieux d›affaires et la perception de la puissance française au tournant des années 1960», in: Relations internationales, 57, 1 (printemps 1989); p. 53. Hodeir, Catherine: «Le grand patronat français face à la décolonisation, 1945-1962: problématique, sources, conclusions», in: Revue française d'histoire d'outre-mer, 88, 330-331 (1988); p. 140.

pétrolisme الفرنسي للحصول على مساندة القطاع الخاص فيما يتعلّق بتمويلها. لكن ذلك المسعى انهار بداية من سنة 1959؛ لأنّ التركيبة الكيميائية للبترول الصحراوي لا تسمح باستبدال مصادر الطاقة في أوروبا الغربية (الفحم)، بالإضافة إلى المنافسة من البترول الليبي الذي يخضع لمراقبة الشركات العالمية. وكان على الدولة الفرنسية أن تتدخّل بداية من 1958 لإجبار الشركات العالمية على تسويق البترول الجزائري في فرنسا (HE 311-319).

ولن يكون البترول الجزائري ذا فائدة للرأسمالية الفرنسية إذا تمّ إدماجه مع الهياكل الغربية المتعددة الجنسيات. وبالتالي يقتضي حضور الشركات الفرنسية قدر المستطاع خلال البحث عن البترول خارج الجزائر أيضا، بالشراكة مع شركات غير فرنسية، وهذا يستوجب مرة أخرى قبول فرنسا للإستراتيجية المهيمنة للامبريالية الغربية، مما يجعل الأمر يتطابق مع فكرة كاوتسكي[21] حول ما يسمى «ما فوق الامبريالية»: قبول الاستقلال السياسي تحت إدارة القوى الوطنية الموالية قدر الإمكان للغرب، وهي إستراتيجية وصفها الوطنيون الجزائريون في خضمّ خلافاتهم مع ممثّل هذه الاستراتيجية خلال الخمسينات، جاك شوفالييه رئيس بلدية الجزائر العاصمة منذ 1953، بالاستعمارية الجديدة (خلاف داخل الحركة المصالية) .

وبعيدا عن الجوانب الاقتصادية التي لن يكون لها تأثير كبير في حل الأزمة الجزائرية، ولن تعيق تغيرّ التوجه الفرنسي، نجد جانبين آخرين أكثر أهمية. فالحرب الجزائرية تستنفذ جميع الوسائل العسكرية التي تسخّرها فرنسا. ثمّ إنّ أيّ تحرّك لتطوير هذه الحرب لزيادة فرص الانتصار سيكلّف كثيرا.

21- Kautsky, Karl: «Der Imperialismus», in: Neue Zeit, 32, 2 (1914); p. 917

وإن كان من الممكن اعتماد سياسة مثيلة في الجزائر تحت ضغط فرنسيي الجزائر فهذا لا يمكن تطبيقه بالطريقة نفسها في باقي المستعمرات الفرنسية في إفريقيا السوداء.

تخلّت فرنسا، بدءا من سنة 1956، عن مبادئ خطاب الجنرال ديغول في برازافيل وتوجهت إلى الحكم الذاتي الداخلي . ومن القانون الإطاري من أجل أفريقيا السوداء لغاستون دوفير إلى المجموعة المبنية على أساس الدستور الفرنسي la communauté de la constitution سنة 1958، والذي أدى سريعا إلى استقلال الأراضي التي شكلت سابقا أفريقيا الغربية الفرنسية وأفريقيا الإكوادورية الفرنسية. إن الصفوة الموالية لفرنسا والتي نجحت هذه الأخيرة في وضعها في سدّة الحكم (باستثناء فشلها في غانا) لا يمكنها الاستمرار إذا لم تضغط لإنهاء الحرب الجزائرية، وإن كانت هذه الصفوة لا توافق الآراء الثورية التي تنادي بها جبهة التحرير الوطني. فالإستراتيجية الاستعمارية الجديدة قد أصبحت تواجه التهديد في حالة تمديد الحرب أكثر من التهديد الآتي من تسليم الحكم لحركة وطنية ثورية في الجزائر.

وإذا أرادت فرنسا الاستفادة من تألقها في العالم الثالث الذي حصلت عليه من خلال الاستعمار واللغة والثقافة والوجاهة، فقد توجّب عليها امتلاك السلاح الذي يصنع كلّ دولة عظمى بعد 1945، أي السلاح الذري. غير أنّ الموارد الفرنسية ليست كافية للحفاظ على جيش من المشاة في إفريقيا والآلية الحربية الحديثة في آن واحد. فقد تمّ تسهيل إرسال جيشها إلى الجزائر سنة 1956 عن طريق التغطية الحديثة لدفاعها بفضل حلف شمال الأطلسي في أوروبا، والمظلة النووية الأمريكية، والآلية الحربية

الألمانية. وفي إطار هذا الخيار فإنّ امتلاك مستعمرات خارج القواعد الجزرية ذات الدعم اللوجستي والذي تكون السيطرة عليها سهلة هو بمثابة إعاقة ثانية. فقد أرادت فرنسا الحصول على قوة ضرب موجهة لتحقيق التراجع الكلي وفي جميع الاتجاهات، وليس قوة ضرب تستخدم للضغط على عدو سوف يواصل أهدافا محدودة. ومن غير المعقول التهديد بقبول خطر تهديم الحصن الخاص من أجل وقف هجوم على أرض مستعمرة، فمن الجانب الجزائري أصبحت المستعمرات بما فيها الجزائر عبئا لأنها تشكّل صعوبة في الدفاع عنها. لقد كان العمق الجغرافي بمثابة عامل مساعد في الحروب الآلية لكن ليس بالنسبة للقمع النووي الذي تملكه فرنسا.

وجدت فرنسا نفسها سنة 1959، خلال الخطاب حول تقرير المصير، أمام تحدّ استراتيجي يفرض عليها التوجه نحو أوروبا والاندماج الأوروبي لكي تكون صاحبة القرار. ومن أجل الاستفادة من هذه الإمكانية الجديدة توجّب على فرنسا قبول إزالة الاستعمار التي كانت تراه أمرا باهظ الثمن. بالإضافة إلى كونها قد أرادت المحافظة على علاقات جيدة مع مستعمراتها القديمة عن طريق الدعم المالي للصفوة في الحكم والذين احتاجوا إلى المال أكثر فأكثر في وقت كانت فرنسا بدأت تفقد بريقها. بقي إذا أن تستفيد فرنسا ممّا تبقّى لها في الجزائر باستخدام البعد العاطفي، ولاسيما التضحيات التي ستفرض على فرنسيي الجزائر من أجل تصوير ما هو محتوم على أنّه انتصار فرنسي جميل، وكبير وسخيّ كما وصفه ديغول في منتدى العاصمة في 04 جويلية 1958. إنّ المظاهرات الجماهيرية للشعب الجزائري في ديسمبر 1960 لم تفرض على فرنسا هذا المنعطف، لكنها

حدّدت الشروط التي من خلالها يمكن لفرنسا أن تحوّل هذا المنعطف لانتصار فرنسا على نفسها.

إعادة تشكيل الهياكل السياسية الفرنسية:

تمّ تسهيل هذا المنعطف عن طريق التطورات الداخلية في فرنسا. فقد جاءت قوة أسطورة الجزائر الفرنسية أيضا من التضامن الطبيعي الذي كان بين المستعمرة والأوروبيين الرواد في أفريقيا والذين وسعوا مع المسلمين دائرة تألّق فرنسا. تواجد، في جميع المنظمات السياسية والاجتماعية للمستعمرة، أوروبيو الجزائر وعامة الشعب من باب الوادي يعقدون صداقات. إنّ ممثلي الاستعمار تواجدوا بكثافة داخل الحزب المفصلي للراديكاليين. داخل الحزب الاشتراكي هنالك من كافح من أجل المساواة في الجزائر(بشكل محدود جدّا) مع مشروع بلوم فيوليت.Blum-Violette [22].

ونجد في اليمين حضورا واسعا لأوروبيي الجزائر: إنّ فرنسيي الجزائر والمسلمين قد ذهبوا من الجزائر سنة 1944 لتحرير فرنسا. إنّ تطوّر المفاهيم التطورية نحو الاعتراف بالأمة الجزائرية قد صدم الأوروبيين في الجزائر، وحتى الشيوعيين في الجزائر، الذين ساندوا الوطنيين، اعتقدوا أنّه يجب عليهم التفاوض حول شروط انضمامهم والمحافظة على استقلالية منظماتهم سنة 1956.

إنّ رفض تطور الجزائر نحو كيان مستقلّ عن فرنسا، ومشاريع القانون الإطاري للجمهورية الخامسة سبب اختلافا وبالتالي موقف الأقلية بالنسبة للأوروبيين داخل جميع أنواع الهياكل السياسية الجزائرية التي سيتمّ تأسيسها. وأصل ذلك

22 - عرض المشروع على البرلمان الفرنسي في تاريخ 29 ديسمبر 1936 (NDLR).

المسار عائد إلى ماي 1956 حينما ترك بيير منداس- فرانس الحكومة ونظّم معارضة في داخل الحزب الراديكالي. ويتواصل ذلك خلال الصيف بخروج أقلية من داخل حزب SFIO «القسم الفرنسي لأممية العمال» بعد فشل اتصالات هذه الأخيرة مع جبهة التحرير الوطني على مستوى الأحزاب السياسية على إثر تفتيش الطائرة التي كان من المفترض أن تنقل قادة الخارج في جبهة التحرير الوطني من المغرب الأقصى إلى تونس (22 أكتوبر 1956). وينتهي بالتفاف مجموعة أكثر انفتاحا في حزب MRP «حزب الحركة الجمهورية الشعبية» حول بيير بفليملان Pierre Pfimlin ضدّ جورج بيدو George Bidault وحتى بظهور اختلافات بين قادة المحافظين(روجيه دوشيه ضدّ أنطوان بينيه).

أضحت، مع نهاية 1957، جميع التشكيلات السياسية الفرنسية تجد الصعوبات نفسها في المحافظة على وحدتها حول المسألة الجزائرية. وقد انعكست هذه الصعوبات أيضا على صعيد منظمات أخرى مثل النقابات. إنّ الاتحاد الفرنسي للعمال المسيحيين CFTC، والمنظمات القريبة من المذهب الكاثوليكي الفرنسي قد تطورت بشكل أسرع من المنظمات القريبة من التقليد اللائيكي الفرنسي (اختلاف بين SGEN وFEN) وهذا أيضا بتحفيز من رؤساء الكاثوليكية حيث قام دوفال، أسقف الجزائر العاصمة، بالدفاع بحزم عن موقف الفاتيكان الذي يوافق جلاء الاستعمار. واتصلت، أمام هذا الانسداد، جميع التشكيلات باستثناء الشيوعيين، بهذه الحكومة الاحتياطية التي شكلها شارل ديغول. وهذا الأخير تحدّث مع مؤيّدي الجزائر الفرنسية عن التطورات الجديدة والتي لن يستطيع النظام الجديد فرضها. وتحدث أيضا مع مؤيّدي التطور الضروري من

أجل الحفاظ على الصف الفرنسي، بحيث سيظن الطرفين عدم فهمهما للجنرال إذا ما اشتكى الآخرون من مواقفه.

ودخلت المنظمات اليسارية، في نهاية المطاف، غير الشيوعية في أزمة تنظيمية؛ مما تسبب في انفصال مجموعات جديدة مختلفة مثل: PSA «الحزب الاشتراكي المستقل» الذي أصبح بعد تعقيدات عديدة PSU «الحزب الاشتراكي الموحد». وحدث الأمر نفسه مع العديد من النوادي والاتفاقيات، فيما اتجهت منظمات الوسط واليمين نحو الجنرال ديغول. وقد أدّت حرب الجزائر إلى شلل على مستوى الهياكل التنظيمية الفرنسية إضافة إلى عجز عن تجسيد إجماع حول التطورات الضرورية بين الأغلبية العظمى للشعب الفرنسي. هذا الإجماع الذي يحاول مؤيدو الحل بالقوة إيقافه وإن كان الثمن هو تنصيب حكومة ديكتاتورية على أساس مبادئ منظّري الحرب ضدّ التمرّد. إن قوات المغالاة في الحرب لا يمكنها، على الرغم من كلّ شيء، أن تستفيد من تأثيرها المتزايد داخل أجهزة الدولة دون المرور أولا بورقة وصول الجنرال ديغول للحكم، حكم احتياطي بسبب صيته خلال القتال ضدّ المعتدي.

قدّم ديغول عنصرين اثنين للمسألة الجزائرية: شجاعة تحويل واقعيته، وواقعية الرأي العام الفرنسي حول سياسة ترتكز على الأولوية التي يعطيها لضرورة الحفاظ على مرتبة فرنسا في العالم من جهة، وعلى أولوية التعديلات المؤسساتية التي تسمح له بتحييد التأثيرات المتشتتة داخل مجتمع يتميّز بتفكك هياكله التنظيمية أمام تحدّ جديد من جهة ثانية. وقد سمح ذلك لديغول بتحويل الغالبية الصامتة إلى تأييد سياسي نحو استراتيجية متجانسة. وبسبب التمزق داخل اليسار غير

الشيوعي، لم يلعب هذا الأخير دورا مستقلا في انفراج المشكلة، ولعبت دور المحفّز لآمال الفرنسيين في إيجاد حل تفاوضي. وإن تسارعت بعض المنظمات للتنديد بالحرب في الجزائر، ولا سيما الطلبة (أيضا لأنّ منح الإعفاء من الخدمة في الجزائر قد تمّ إلغائه بشكل واسع) بداية من 1959، فهي تبقى أساسا قوات تكميلية بالنسبة لديغول. بالنسبة لليمين، فإنّ الحزب الجديد (UNR) «الاتحاد من أجل الجمهورية الجديدة» ينطلق من مواقف واضحة موالية « للجزائر الفرنسية»، ولكنّ نصره الانتخابي سنة 1958 على أهميته قد عكس تماما حقيقة أنّ هذا اليمين لن يتمكن من تكرار فوزه الانتخابي إذا دخل في معارضة مع ديغول. وبعد الخطاب حول تقرير المصير (16 سبتمبر 1969) عرفت محاولة تشكيل معارضة داخل المجموعة البرلمانية UNR فشلا ذريعا. واقتنعت الغالبية الكبرى لليمين بأنه لا يوجد «حل أكثر فرنسية» من الحلّ الذي اعتبره ديغول لازال قابلا للتنفيذ.

إنّ التمزّق في الرأي العام الفرنسي حول السياسية الخارجية، ومعارضة الشيوعيين للاندماج الأوروبي والتضامن مع العالم الغربي ضدّ ثلاثة أرباع فرنسا المتبقية قد حالت دون تجسيد توجه جميع الأنظار نحو ذلك النزاع الآخر: إزالة الاستعمار. إنّ التوحد بين ما كان في سنة 1956 مجرد أقلية غير شيوعية في فرنسا، والذي سيصبح الغالبية قريبا من جهة وبين فرنسا الشيوعية من جهة أخرى نحو سياسة مشتركة من الإصلاحات الجريئة كان يوحي بالقدرة على التجسد دون الوصول على الرغم من ذلك إلى تحالف سياسي فعلي.

صوّت الحزب الشيوعي الفرنسي لصالح الحكومات الخاصة في الجزائر في مارس 1956 على أمل دفع هذا الجزء

المهم من فرنسا غير الشيوعية نحو سياسة إصلاحات في الجزائر (غير واقعية على الأرجح). وتحت نظام التجمع المتمثّل في الجمهورية الخامسة، فإنّ التحالفات بين المجموعات البرلمانية فقط يمكن أن تسمح بسياسات متجانسة. وبداية من سنة 1947 تمّ إقصاء الشيوعيين من المشاركة في تحالفات مثيلة بسبب الحرب الباردة، وبهذا يجب أن تتضمن كل أغلبية قوى يمينية. ومع نسبة 25٪ من النواب المعزولين مسبقا، من أجل الحصول على نسبة 51٪ تلزم موافقة نسبة 66٪ من باقي غير الشيوعيين. لا يمكن حكم بلد إذا ما كان علينا باستمرار الحصول على أغلبية دستورية لاتخاذ قرار.

يعتمد النظام التنفيذي، في النظام الرئاسي، أخيرا على العودة إلى الاستفتاء، حيث يسمح بخلق أغلبية مناسبة، يتضحّ في غالب الأحيان أنها غير ضرورية. إنّ المواليين للحرب أصبحوا بعد انطلاق الحرب مباشرة عبارة عن أقلية. إنّ أزمة الأجهزة، التي تمّ تشكيلها مع نهاية الجمهورية الخامسة والتغييرات التي نجمت عن 13 ماي 1958 على المستوى العسكري والإداري لمواليي الجزائر الفرنسية، سمحت لهم بالتمكن من مناصب عديدة في أجهزة الدولة. إنّ مركزية السلطة التنفيذية التي فرضها ديغول سمحت منذ بداية 1959 بمعالجة ذلك، ولاسيما ابتداء من «أسبوع الحواجز» الذي اعتبره الموالون للجزائر الفرنسية مفتعلا للقيام بهذه التصفيات.

إذا بداية من صيف 1960 فقط ، وعلى أساس المفاهيم التطورية استطاع ديغول الحصول على جهاز للدولة الفرنسية قادر على مجابهة التطورات التي كان يعتبرها ضرورية وكانت تساندها الأغلبية الصامتة في الرأي العام والأجهزة.

التقاء المصالح بين الشريكين:

إنّ تطور الطرف الفرنسي خلال مسار الصراع الجزائري يحمل إذا إعادة هيكلة سياسية تتعدّى مجرّد تغيير مؤسسات الدولة: تغيير في النظرة إلى المشكلة المراد حلّها، وتطور عالم جديد يرتكز على صيرورة فرنسا في المستقبل مع الأخذ بعين الاعتبار التطورات العالمية.

إنّ هذه المسارات ينجزها أشخاص لامركزيون والذين يفتقرون معظم الأحيان للتماسك. وخلال تفاعلاتهم يمكن لهؤلاء أن يؤدّوا إلى كوارث لأنّهم غير قادرين على تطوير رؤية جماعية. إنّ ظهور صراعات جديدة يشكّل تحدّيا: وإنّ التحالفات داخل الأجهزة المشكّلة يجب أن تكون قادرة على التحرك بشيء من التماسك، وأن تكون قادرة على الحفاظ على علاقات ثابتة بين مختلف عناصر هذه الأجهزة المشكّلة للسماح بتحويل تصرفات مقبولة بشكل واسع في دوائر الصفوة والشعب إلى حركة سياسية.

تشكلت الجمهورية الخامسة من مشاركة فرنسية غامضة في نصر الحلفاء، وهذا ما نتج عنه التحالف الحزبي الثلاثي بين الكاثوليكيين والاشتراكيين والشيوعيين، وهذا التحالف متماسك على الرغم من الكثير من الامتعاض. فهي تقبل بالتطورات داخل المستعمرات التي تتجاوب مع الديمقراطية المحتومة بعد انتصار الشيوعيين في الصين والوطنيين الإصلاحيين في الهند والتعديلات المتتالية في استراتيجية الولايات المتحدة. غير أنّ هذا التحالف الحزبي الثلاثي منقسم تماما حول علاقات فرنسا مع القوتين العظميين.

إذ يرى الاشتراكيون والكاثوليكيون أبناء المقاومة أنّ عصرنة فرنسا هي الشرط للحفاظ على مرتبتها. ويجب أن يحدث ذلك من خلال الانتماء إلى الرأسمالية طور الإنشاء ولاسيما في أوروبا الغربية. ولا يمكن التوصل إلى هذا الخيار إلاّ من خلال دعم اليمين الذي لم يتحرّك في بداية الحرب الجزائرية فيما يخص القضية الجزائرية. وقد زادت خطورة هذه القضية لأنّ الأوساط الاقتصادية لم تكن مهتمة جدا حين تعلّق الأمر بالجزائر بعكس المشكلة التونسية أو المغربيّة، ممّا يجعل اليمين أكثر قوة داخل الجبهة المحافظة. وكلما تعلق الأمر بالمنافع الاقتصادية بالنسبة لليمين، نجد ظهورا لبعض التطورات السياسية الاستعمارية كما كان الحال بالنسبة للقضية المغربية والتونسية. ومرة أخرى تحت تأثير فشلها في إدخال الإصلاحات في الوقت المناسب، قامت فرنسا بداية من 1956 بالقيام بإصلاحات طموحة في أفريقيا السوداء ابتداء من 1956 مع القانون الإطاري الذي وضعه غاستون دوفير. وفي هذا الوقت ظهر أيضا تيار داخل الأوساط اليمينية يتحدث عن عدم أهمية المستعمرات أمام الأهداف الحقيقية لعصرنة الإمكانيات الاقتصادية الفرنسية[23]، وفي هذه الأثناء أيضا كان تشابك الحرب الجزائرية قد بدأ بالفعل. وهذا سمح للوطنيين الجزائريين الأكثر تصميما بالتفوق داخل الجزائر، ورفض أيّ حلّ تدريجي تستعد له فرنسا المنخرطة باستحياء في عملية إزالة الاستعمار.

وفي إطار هذه الشروط ، لا يستطيع التطويريون الحصول على إجماع يمكن أن يوصل إلى سياسات التحرر، من جهة لأنه ليست هنالك مراحل يمكن لهذه القوى الاتفاق عليها، ومن

23- Le phare intellectuel est Raymond Aron, cf. Aron, Raymond: *La tragédie algérienne* (Paris: Plon, 1957)

جهة أخرى لعدم وجود شريك يدخل في اللعبة. وهذا أيضا راجع بالتأكيد إلى الطابع الهجومي «لعدم التملك»[24] للمستعمرين من قبل النظام الاستعماري. وهنالك إذا مسار ذا صلة بغياب بلورة بادرة التطور وغياب الشريك من الجانب الجزائري مما أدّى في فرنسا إلى فساد الجبهة التطورية. وهو واضح جدّا في المناقشات حول المشاريع المختلفة للقانون الإطاري الخاص بالجزائر سنة 1957 و1958. وهذا الفساد سمح للقوات الاستعمارية، التي توسعت عن طريق انخراط الجيش، من التمكّن من زمام القرار فيما يخص السياسة الجزائرية لفرنسا. ويجب أن نذكر أنّ حرب الجزائر هي التي صنعت لنفسها قاعدة سياسية في فرنسا: هنالك أوساط من الجيش الذين لم يكونوا مقتنعين في البداية من جدوى هذه الحرب[25]. وقد وصف ديغول هذه النواة الصلبة للجزائر الفرنسية على أنها « تخوض حربها وليس حرب فرنسا» [26].

وصل ديغول للحكم لأنّ هذه القوى اعتقدت أنها قادرة على استعماله كأداة، وأنها بوصوله إلى الحكم سوف تتفادى صراعا فرنسيا داخليا لا يمكنها الفوز به بسبب انعزالها داخل المعسكر الغربي، وأيضا بسبب معارضة جميع القوى الرأسمالية الفرنسية التي تريد عصرنة فرنسا بإدماجها في العالم الغربي. ووجدت القوات التطورية نفسها، في ماي 1958، في حالة فوضى بل أكثر من ذلك في حالة تشرذم. وقد ملأ ديغول هذا النقص في الهيكلة السياسية بوجاهته التي تسمح بأن تستمر المؤسسات

24- Berque, Jacques: Dépossession du monde (Paris: Seuil, 1964), et Bourdieu, Pierre; Sayad, Abdelmalek: Le déracinement: La crise de l'agriculture traditionnelle en Algérie (Paris: Minuit, 1964)

25- Sur le plan du général Jacquot d'une partition de fait fin 1955 HE 799

26 -خطاب الجنرال ديغول في 29/01/1960 بعد أحداث „ أسبوع الحواجز"

الجديدة أو بالأحرى المركزية ولا تفقد توازنها بسرعة بفعل اللعبة بين الأغلبية الصامتة المنفصلة والأقلية الفاعلة جدّا.

إنّ ديغول يعطي للآراء التطورية وجها يعوّض غياب التنظيم والتماسك في توجهاته نحو الانفتاح. فقد أعاد تشكيل القوى التطورية لكنه لم يصنعها. وبإعادة تشكيلها يعطيها وزنا ما كانت لتحصل عليه قبل إعادة تنظيمها.

كان لفرنسا حظ التعامل مع ديغول بدل التعامل مع هيندينبرغ في إطار الحالة السياسية المبهمة، وأيضا حظ حيازة طبقة حاكمة أقلّ هوسا بشبح التقهقر من دائرة قادة جمهورية ويمار[27]. وديغول قادر على طرد هذا الشبح بتطوير مفهوم عظمة فرنسا، وهي صورة واهية دون شكّ مقارنة بالمصادر الحقيقية التي ستمتلكها فرنسا على المدى الطويل، لكنها قادرة على إيجاد مخرج دون حرج من مأزق التقهقر. ولا يمكن لفرنسا الخروج من هذا المأزق إلاّ باللجوء إلى القوى العالمية الجديدة الصاعدة في سلّم الرقيّ العالمي[28].

وهنا تأخذ مظاهرات ديسمبر 1960 معناها التاريخي. وبالمرور دون صدامات من الجزائر الفرنسية إلى الجزائر المسلمة المستقلة تكون قد أظهرت وجه ديغول المستعدّ للتطورات والحكومة المؤقتة كطرفين مفاوضين. ويظهر ديغول على أنّه المفاوض المفضّل للوصول إلى نتيجة، وتظهر فرنسا على أنّها مفاوض رفع من شأن القضية الجزائرية. فالاستقلال لن يكون على الأقل رسميا نتيجة مساومة بين القوى الثورية ودولة

27- Elsenhans, Hartmut: «La Guerre d›Algérie? Une adaptation pénible? Une adaptation réussie?", in: Ouaïssa, Rachid: *Les carnets d'Hartmut Elsenhans: La guerre d'Algérie vue par ses acteurs français* (Alger: Casbah, 2009); S. 549.
28- Elsenhans, Hartmut: «La décolonisation dans la gloire. La guerre d›Algérie et le rôle mondial de la France», in: Baduel, Pierre Robert (ed.): Chantiers et défis de la recherche sur le Maghreb contemporain (IRMC, 2009); S. 471-492.

عظمى مجبرة على الانسحاب إنمّا سيكون في النهاية عبارة عن فوز مشترك. ولهذا الأمر تبعات مرئية: كان من الممكن لفرنسا أن تقوم بتقسيم الجزائر. وكان من الممكن لها أن تحظر على الدولة الجزائرية دخول الصحراء. وكان من الممكن أن ترضخ لمطالب منظمة الجيش السري O.A.S بتشكيل مقاومة للأقلية الأوروبية والوصول إلى استقلال أعرج على الطريقة الروديسية. لكنها لم تفعل لأنّ ديغول أراد أن يضع نفسه في منظور المظاهرات الشعبية في الجزائر، والتجاوب مع الإرادة الحقيقية للشعب الجزائري، طبعا بتحفظ ومع المحافظة على مصالح فرنسا، لكي يصبح شريكا لحركة ثورية تتشاطر معها فرنسا تجربة المقاومة ضدّ العدوّ حتى يتمّ من خلال هذا التحالف نسج الخيوط الأولى لدور فرنسي جديد يحمي مصالح العالم الثالث داخل المعسكر الغربي؛ وهو دور سوف يستمرّ على الأقلّ إلى غاية نهاية رئاسة فرانسوا ميتيران. وبالكفاح من أجل تحرر فرنسا من القوى العظمى والانجلوساكسون، فإنّ فرنسا ترتبط على الأقلّ حسّيا بالعالم الثالث الذي يعادي الامبريالية.

جاءت مظاهرات ديسمبر 1960 بعد أن أثبت وجود جبهة التحرير الوطني داخل صفوف الشعب، وقدرة الحكومة المؤقتة على الحفاظ على تأثيرها الدولي بأنّ الجزائر الفرنسية وهم وأنّ الحلول الوسيطة التي تنكر الأمّة الجزائرية هي أيضا وهم. ولكنها شكلت المظهر الذي اتخذه الانفراج. وقد سمح هذا الشكل للطرفين بعكس بريق إلى الخارج لم تستطع حتى المقاومة الفيتنامية كحركة تحرير وطنية مشابهة، ولا المستعمرين الآخرين من الحصول عليه في نهاية الصراعات الاستعمارية.

ومن خلال الطريقة التي حصل بها الانفراج خلق كلّ طرف للطرف الآخر شرعية في معسكره الخاصّ، ففرنسا جعلت من

جبهة التحرير الوطني ناطقا رسميا باسم دول العالم الثالث في اللقاءات السرية، وجعلت جبهة التحرير الوطني شرعية لفرنسا في دول عدم الانحياز. ولا يبقى للسؤال أهمية إذا كان هذا في النهاية وهما كما تبين ذلك التطورات التي حدثت في الجزائر بعد 1988 وبالموازاة في فرنسا بعد ذلك بوقت قصير.

دليل كرونولوجي

1945

8 ماي: مجازر قمع المظاهرات الشعبية التي انطلقت من سطيف وامتدت فيما بعد

1946

ماي: تأسيس الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري (إ.د.ب.ج) من طرف فرحات عبّاس.

جوان: تأسيس حركة الانتصار للحرّيات الديمقراطيّة (ح.ا.ح.د.) من طرف مصالي الحاج.

1954

ماي: هزيمة ديان بيان فو واندحار الجيش الاستعماري الفرنسي في فيتنام.

سبتمبر: الشروع في مفاوضات فرنسية- تونسيّة في تونس.

10 و24 أكتوبر: ميلاد جبهة التحرير الوطني (ج.ت.و.) وجيش التحرير الوطني (ج.ت.و.)

1 نوفمبر: بداية حرب التحرير.

ديسمبر: إنشاء الحركة الوطنية الجزائرية (ح.و.ج.) وجيش الشعب الوطني من طرف أنصار مصالي الحاج.

1955

28 مارس: اتصالات بين ممثلي الحكومة الفرنسية ووطنيّين جزائريّين.

أفريل: تصويت البرلمان الفرنسي على حالة الطوارئ في الجزائر.
20 أوت: تمرّد شامل في الشمال القسنطيني.
أوت: استدعاء 60.000 مجنّد من طرف الجيش الفرنسي.

1956

جانفي- فيفري: التحاق الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري وأعضاء من جمعية العلماء المسلمين بجبهة التحرير الوطني.
16 مارس: الجمعية الوطنية الفرنسية تمنح السلطات الخاصة لحكومة قي موليي Guy Mollet.
جويلية: اتصالات جديدة بين ممثلين عن الحكومة الفرنسية وممثلين عن جبهة التحرير الوطني.
أوت: إنشاء المجلس الوطني للثورة الجزائرية (م.و.ث.ج)، خلال المؤتمر الأول لـ ج.ت.و. المنعقد بإيفري (وادي الصومام).
22 أكتوبر: تحويل الطائرة الملكيّة المغربيّة وتوقيف خمسة قادة من قيادة الثورة.

1957

7 جانفي: عُينّ الجنرال ماسّو Jacques Massu مسؤولا عن الأمن في مدينة الجزائر.
جانفي- أكتوبر: معركة الجزائر.
5 مارس: اغتيال العربي بن مهيدي وهو رهن الاعتقال.
مارس: لجنة التنسيق والتنفيذ (CCE) تغادر مدينة الجزائر لتستقرّ في فرنسا.
24 سبتمبر: تفكيك المنطقة المستقلة ذاتيا لمدينة الجزائر. توقيف ياسف سعدي.
ديسمبر: اغتيال عبان رمضان.

1958

26 أفريل: مظاهرة أنصار الاحتلال المتطرفين في مدينة الجزائر.

13 ماي: انقلاب عسكري فرنسي في مدينة الجزائر، جاء بالجنرال ديغول Charles de Gaulle إلى الحكم.

9 جوان: عُينّ الجنرال صالان Raoul Salan حاكما عاما في مدينة الجزائر.

25 أوت: شروع فدائيي المنظمة الخاصة لفيدراليّة جبهة التحرير الوطني في هجوم عام على أهداف استراتيجيّة في التراب الفرنسيّ.

28 أوت: اعتقالات واسعة للجزائريين في باريس وضواحيها.

1 سبتمبر: منع التجول على المهاجرين المنحدرين من شمال إفريقيا في المنطقة الباريسيّة ما بين سا21.30 وسا 5.30.

19 سبتمبر: إنشاء الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائريّة

21 ديسمبر: ديغول يصبح أول رئيس للجمهوريّة الخامسة.

1959

29 مارس: استشهاد الكونيل عميروش والكولونيل سي الحواس.

ماي: استشهاد الكولونيل سي امحمّد.

جويلية: الاجتماع المسمّى «اجتماع العقداء العشرة» لجيش التحرير الوطني (سيستمرّ إلى غاية ديسمبر).

16 سبتمبر: يقترح ديغول الاستقلال الذاتي على الجزائريين.

9 نوفمبر: إنشاء وحدات ملحقة «حركة» تحت قيادة ضبّاط الاستعمار الفرنسي (S.A.S/ S.A.U).

ديسمبر: نهاية اجتماع العقداء العشرة. تعيين اللجنة الوطنية للثورة الجزائرية الجديدة (CNRA).

1960

24 جانفي- 1 فيفري: أسبوع من إقامة الحواجز في مدينة الجزائر.

10 جوان: محادثة ما بين سي صالح وديغول.

25- 29 جوان: لقاءات مولان Melun. محمد الصديق بن يحيى وعلي بومنجل عن الحكومة المؤقتة للثورة الجزائريّة وروجي موريس Roger Moris، الجنرال دو قاستين de Gastines والكولونيل ماثون Mathon عن الحكومة الفرنسية.

جوان: إنشاء جبهة الجزائر الفرنسيّة (FAF).

سبتمبر: نشر «بيان المائة وواحد وعشرين» الذي يدافع فيه فنّانون ومثقفون عن حقّ العصيان.

24 نوفمبر: رحلة ديغول إلى الجزائر.

9- 15 ديسمبر: مظاهرات عنيفة للجزائريين في المدن الكبيرة في البلاد كردّ فعل على أنصار الجزائر فرنسيّة

1961

8 جانفي: في فرنسا وفي الجزائر انتصار واسع للمصوتين بنعم في الاستفتاء المتعلق بسياسة الاستقلال الذاتي.

جانفي : إنشاء التجمّع من أجل الجزائر فرنسية.

فيفري : إنشاء منظمة الجيش السرّي (OAS)

مارس: افتتاح المفاوضات الأولى في إيفيان Évian .

أفريل: فشل «انقلاب الجنرالات» الفرنسيين.

17 أكتوبر: مظاهرات الجزائريين في باريس التي تم تجاهل القمع الذي وقع فيها من طرف الفرنسيين لفترة طويلة

26 أكتوبر: إضراب الجوع الذي قام به المناضلون والإطارات الوطنية في السجون الفرنسيّة.

8 ديسمبر: حل منظمة الجيش السرّيّ (OAS) من طرف مجلس الوزراء.

1962

8 فيفري: مظاهرة ضدّ منظمة الجيش السرّي (OAS) دعت إليها القوى اليساريّة الفرنسيّة.

18 مارس: اتفاق إيفيان التي صدر عنها قرار توقيف القتال ابتداء من صبيحة يوم 19 مارس.

8 أفريل: استفتاء في فرنسا للمصادقة على اتفاقيات إيفيان Les accords d'Évian.

1 جويلية: استفتاء في الجزائر يؤدّي إلى استقلال الجزائر في 5 جويلية.

25 سبتمبر: إعلان الجمهورية الديمقراطيّة والشعبيّة الجزائرية ورئيس الدولة فيها فرحات عباس ورئيس حكومتها أحمد بن بلّة.

المساهمات

- محمد حربي:

مؤشرّات ديسمبر 1960 وما حمله من دلالات.

- موريس فايس:

ديسمبر 1960 في الجزائر من منظور الحكومة الفرنسيّة.

- هارتموت إلسنهانس:

مسار فرنسا نحو الاعتراف بالثورة الجزائرية ومظاهرات ديسمبر 1960.

- دحو جربال:

آثار مظاهرات ديسمبر 1960 على الثورة في معاقلها.

NAQD

السلسلة الصغيرة «نـقـد»